C

الإفادةِ بطرق حديث

النَّظَرُ إِلى عَلِيٍّ عِبَادَة

الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



العراق: كربلاء المقدسة - العتبة الحسينية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية - هاتف: ٣٢٦٤٩٩
www.imamhussain-lib.com
E-mail:info@imamhussain-lib.com

الإفادة بطرق حديث
النَّظَرُ إِلَى عَلِيٍّ عِبَادَةٌ

تأليف

جمال الدين عبد العزيز الغماريّ المغربيّ

(١٣٣٨ — ١٤١٨ هـ)

تصحيح

السيّد حسن الحسيني الشيرازي

إصدار

وحدة النشر الثقافي

شعبة الدراسات والبحوث الإسلامية

جدول محتويات

مقدمة المصحح

الحمد للّه ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وبعد: فإنّ من أعظم أسباب التفضيل بين الصحابة كثرة المناقب وجُموم الفضائل.

وقد اتّفق العلماءً على أنّه لم يرد في حقّ أحدٍ من أصحاب رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم من الفضائل ما ورد لأمير المؤمنين علي بن أبي طالبٍ عليه السلام[١].

فلذا اعتنى أكابر العلماءً والمحدّثين بجمع تلك الفضائل في كتبٍ مستقلّةٍ كثيرةٍ جدّاً.

ومنهم من صرف عنايته لجمع واحدةٍ من تلك الفضائل والمناقب من طرقه المختلفة، كحديث الغدير

---

١ تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٦٨ - الصواعق المحرقة لابن حجر المكي: ١٢٠ - ١٢١ .

أو الموالاة وحديث الطير، وحديث ردّ الشمس، وحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها... وغيرها.

ومن فرسان هذا الميدان العلاّمة المحدّث السيد عبدالعزيز ابن محمد بن الصدّيق الحسني الغُماري الطنجي رحمه اللّه تعالى، حيث صنّف هذا الكتاب في إثبات صحّة حديث: «النظر إلى علي عبادة».

وقد بين في مقدّمة هذا الكتاب فضل أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام على جميع الصحابة، وسرد طرق هذا الحديث وناقش دعاوى من ردّه وحكم بوضعه بأسلوبٍ متين قلّما يتّفق للمتأخرين من أهل الحديث.

وكان شقيقه العلاّمة المحدّث السيد عبداللّه بن الصدّيق قد نوّه بهذا الكتاب قبل سنين في تعليقه على (تنزيه الشريعة المرفوعة)[1] لأبي الحسن علي بن محمد بن عرّاق الكناني، ولكن لم يقع بأيدينا إلاّ قبل مدّة قصيرة، فعزمنا على إخراجه بحلّةٍ تليق به وبمكانة مؤلّفه السامية.

واللّه العلي العظيم نسأل أن يوفّقنا لما يحب ويرضى، إنّه سميع مجيب.

---

١ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ١/ ٣٨٣.

المؤلّف والكتاب

١: اسمه ونسبه

هو العلاّمة المحدّث المفيد الناقد البصير السيد الشريف أبو اليسر، جمال الدين، عبدالعزيز بن محمد بن الصدِّيق بن أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن عبدالمؤمن، الحسني الإدريسي الغُماري المغربي.

ينتهي نسبه الى إدريس بن عبد اللّه الكامل بن الحسن المثنّى ابن الحسن السبط عليه السلام.

ولد في شهر جمادى الأولى سنة ١٣٣٨هـ بثغر طنجة من بلاد المغرب الأقصى من والدين شريفين كريمين.

dzyǨŧƿ Ƙǭǫ

فهو السيد محمد بن الصدّيق المولود سنة ١٢٩٥هـ والمتوفّى سنة ١٣٥٤هـ، كان من أعلام المغرب المشاهير، واسع الاطّلاع، حسن البيان والتعليم والتبليغ، تاركاً للدنيا، متجرّداً عن علائقها. وكانت له حلقات علمية يدرّس فيها رسالة ابن أبي زيد القيرواني وصحيح البخاري وغيرهما.

وقد أفرد أخلاقه السنّية وأحواله الزكية ومآثره العلمية جماعة، منهم: ولده الأكبر السيد أحمد بن الصدّيق في (سبحة العقيق) وفي (التصوّر والتصديق)، والفقيه محمد العياشي في (نبذة التحقيق) ومحمد بن الأزرق الفاسي في (حادي الرفيق) وغيرهم، وله ترجمة في (موسوعة أعلام المغرب).

ǴơyǨŧƿ Ƙǣƿ

فهي حفيدة الإمام العلاّمة أحمد بن عجيبة الحسني المتوفّى سنة ١٢٢٥هـ صاحب التفسير و(شرح الحكم) و(الفهرسة) وغيرها من المصنّفات.

٢: أُسرته العلمية

ترعرع المترجم له في أحضان أسرة علمية عريقة ممّا هيأ له ذلك الارتقاء الى أعلى مراتب العلم.

فمن أعلام أسرته والده الذي تعاهده منذ صغره، فبعد قراءة القرآن الكريم اشتغل بالطلب عليه، وكان مهتمّاً به غاية الاهتمام.

ومنهم: شقيقه الحافظ أبو الفيض شهاب الدين أحمد ابن الصدّيق المولود سنة ١٣٢٠هـ والمتوفّى سنة ١٣٨٠هـ بالقاهرة.

قيل: بلغت مصنّفاته أكثر من ٢٠٠ مصنّف، أكثرها في علم الحديث، منها (المداوي لعلل المناوي) و(الهداية في تخريج أحاديث البداية) لابن رشد و(فتح الوهّاب بتخريج أحاديث الشهاب) للقضاعي، وغيرها.

وله ترجمة في (تشنيف الأسماع)[١]، وموسوعة أعلام المغرب، ومقدّمة كتابه (البرهان الجلي)[٢]، ومقدّمة (البداية).

ومنهم: شقيقه المحدّث الأصولي أبو الفضل عبداللّه ابن الصدّيق المولود سنة ١٣٢٨هـ والمتوفّى

---

١ : ص٧١ – ٧٨.

٢ : بقلم: أحمد محمد مرسي.

سنة ١٤١٣هـ. له مصنّفات كثيرة منها (الكنز الثمين) وشرحه و(بدع التفاسير) و(الابتهاج في تخريج أحاديث المنهاج) وأجزاء حديثية. له ترجمة في (تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع)[1].

ومنهم: محمد الزمزمي، والسيد عبدالحي المتوفّى سنة ١٤١٥هـ ومن مؤلّفاته (الجواب المداوي لسؤال السلاوي).

وللسيد عبدالعزيز شقيقان آخران أصغر منه سنّاً، هما العلاّمة الأديب السيد الحسن والعلاّمة المشارك السيد إبراهيم.

٣: نشاطه العلمي والثقافي

بدأ السيد عبدالعزيز الغُماري دراسته وطلبه للعلم منذ الصغر، وبعد أن تجاوز بعض المراحل الدراسية في مسقط رأسه (طنجة) سافر الى القاهرة سنة ١٣٥٥هـ، فأخذ عن أكابر شيوخها كالشيخ عبدالمعطي الشرشيمي - من كبار علماءِ الهيئة - والشيخ محمود إمام، والشيخ عبدالسلام غنيم الدمياطي، والشيخ محمد عزّت، وغيرهم.

---

١ : ص٣٤٦ – ٣٥٤.

واستفاد أيضاً من شقيقه الحافظ السيد أحمد بن الصدّيق في شتّى العلوم، لا سيما علم الحديث وفنونه الذي تضلّع فيه وبرع، وأصبحت له اليد الطولى في صناعته، فألّف فيه المؤلّفات الكثيرة، وصار من كبار المشايخ المحدّثين الذين يستجاز منهم. ولذلك استجازه في الحديث كثير من طلبة العلم في مختلف الأقطار والبلدان لوفرة طرقه وعلوّ إسناده.

ولـه في ذلك (معجم الشيوخ)، كما وضع الأستاذ محمود سعيد ممدوح ثَبَتاً صغيراً لطرقه سماه (فتح العزيز بأسانيد السيد عبدالعزيز)[١].

ونشر أبحاثاً علمية جمّة طوال عشرات السنين، بدأها بمجلّة (الإسلام) عندما كان بالقاهرة الى (البلاغ) و(الخضراء الجديدة) الأسبوعية اللتين تصدران بطنجة وقد بلغت المئات.

وترجمت مقالاته الى عددٍ من اللّغات وخاصة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، ومنها ما أعيد نشره في جرائد عالمية، منها جرائد تصدر من باريس ولندن.

ولمّا عاد الى طنجة سار على ذلك النهج الذي ارتسمه لنفسه، فكان يجيب على أسئلة السائلين

---

١ : طبعته دار البصائر بدمشق سنة ١٤٠٥هـ.

ويثقّف الناس ويعظهم من خلال كتاباته في الصحف والمجلاّت وخطب الجمعة.

وبالجملة: فقد كان عالماً عاملاً، وواعظاً متّعظاً، ترسخت عظاته ونصائحه في قلوب السامعين لحسن سريرته وطيب طويته.

هذا، مع سعة اطّلاعه وقوّة نظره، وجودة استحضاره للمسائل، ومسايرته مع التطوّر الحضاري والتفتّح العصري شأن كلّ مرشدٍ واعٍ.

٤: سيرته وجهاده

لقد قضى السيد العلاّمة عبدالعزيز بن الصدّيق حياته في خدمة العلم والدفاع عن كلمة الحقّ، والوقوف الى جنب الضعفاء والمقهورين والعمل على إسعاد الناس، وحلّ مشاكلهم.

كان آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، شجاعاً في انتقاد كلّ ما يجب انتقاده، لا يخشى في اللّه لومة لائم، يقول الحقّ ولو في أقرب الناس إليه، كما كان يتقبّل بصدرٍ رحبٍ أي انتقادٍ يوجّه إليه ما دام هذا النقد في طريق الحقّ. وله في ميدان الجهاد عن العقيدة الإسلامية الصحيحة ومحاربة الوهابية والنواصب مواقف مشهودة

وردود دامغة كشف بها الستار عن الحقائق، كما هو ديدن كلّ مصلحٍ كبيرٍ، ولكن لا يسع المقام لذكرها.

٥: مؤلّفاته

إنّ المحدّث ابن الصدّيق من الذين كان لهم سهم وافر في إغناء المكتبة العربية ولا سيما الحديثية بالمؤلّفات القيمة المتنوّعة، ونذكر هنا بعضاً منها.

١ - تسهيل المَدْرج الى المُدرج.

٢ - التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس.

٣ - بلوغ الأماني من موضوعات الصاغاني.

٤ - إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادات من نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة.

٥ - الباحث عن علل الطعن في الحارث.

٦ - التحفة العزيزية في الحديث المسلسل بالأولية.

٧ - جزء في بيان حال حديث: أحبب حبيبك هوناً مّا.

٨ - التعطّف في تخريج أحاديث التعرّف.

٩ - جلاء الدامس عن حديث: لا تردّ يد لامس.

١٠ - الجواهر المرصوعة في ترتيب أحاديث اللآلي المصنوعة.

١١ - الجامع المصنّف لما في الميزان من حديث الراوي المضعّف.

١٢ - وثبة الظافر لبيان حال حديث: أترعوون عن ذكر الفاجر.

١٣ - المشير الى ما فات المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير.

١٤ - أزهار الكمامة في صحّة حديث الغمامة.

١٥ - جني الباكورة في طرق حديث: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة.

١٦ - جزء في طرق حديث: لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد.

١٧ - الجواهر الغوالي في الاستدراك على اللآلي.

١٨ - التهاني في التعقّب على موضوعات الصاغاني.

١٩ - تذكرة الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها.

٢٠ - التبيان لحال حديث: أنا ابن الذبيحين.

٢١ - المقتطف من حديث المخصوص بكامل العزّ

والشرف.

٢٢ - الفتح الوهبي في الكلام على محمد بن السائب الكلبي.

٢٣ - الإفادة بطرق حديث: النظر إلى علي عبادة.

وهو الكتاب الذي بين يديك، وقد تّم تأليفه عام ١٣٦٥هـ بالقاهرة، ولكنّه لم يطبع الى الآن - فيما تعلم - سوى مرّة واحدة، حيث طبع بالآلة الكاتبة في ٢٥ صفحة من القطع الكبير.

وقد تفضل السيد عبد المغيث بن عبدالعزيز بن الصدّيق بإرسال نسخةٍ منه، فتمّ تصحيحها وإعدادها للطبع، فله منّا خالص الشكر والتقدير.

٦: وفاته

وبعد عمر مبارك مديدٍ قضاه محدّث المغرب السيد عبدالعزيز الصدّيق في إعلاء كلمة الحقّ وخدمة العلم وأهله لبّى نداء ربّه يوم الجمعة ٦ رجب ١٤١٨هـ بعد صلاة العصر.

وشيع جثمانه يوم السبت - بعد أن غُسل بماء زمزم - في موكبٍ عظيم شارك فيه عشرات الآلاف من المشيعين، وكان هذا أكبر تشييع تشهده طنجة لحدّ

الآن، فحمل نعشه من داره الى المسجد الأعظم، وتقدّم للصلاة عليه ولده الأكبر الدكتور محمد بن الصدّيق ثم ولده عبدالمغيث بن الصدّيق، ثم حمل الى الزاوية الصدّيقية حيث مثواه الأخير، فدفن هناك ظهر يوم السبت.

والحمد للّه أوّلاً وآخرا، و صلّى اللّه وسلّم على محمّد وآله الطاهرين.

حسن الحسيني آل المجدّد الشيرازي

٣٠ شوّال المكرّم ١٤١٨هـ.

مقدمة المؤلف

الحمد لله على ما ألهم وعلّم، و صلّى الله على سيدنا ومولانا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم.

وبعد: فهذا جزءٌ سمّيته (الإفادة بطُرُق حديث النظر إلى علي عبادة) جمعته رجاءَ الانخراط في سلك شيعة هذا الإمام الجليل الذي جمع من العلوم والمعارف الربّانية ما لم يجمعه غيره، وحاز من الشرف والمجد وعلوّ المكانة ما لم يظفر سواه بعُشْر مِعْشاره.

فقد سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد العرب، وفي بعض الروايات: «سيد المؤمنين».

وكان صهراً لسيد الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وآله وسلم، وزوجاً لسيدة نساء العالمين عليها

الصلاة والسلام، وأباً لسيدَي شباب أهل الجَنّة صلّى اللّه عليهما وسلّم.

فلم يجتمع لأحدٍ غير علي بن أبي طالبٍ عليه السلام هذا الشرف وهذه السيادة : فأبو بكرٍ كان صهراً لسيد الأنبياء والمرسلين[١]، لكن لم يكن زوجا لسيدة نساء العالمين، ولا أباً لسيدَي شباب أهل الجنّة، ولا قال له رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم: «إنك سيد العرب»[٢]،

---

١ : إنّ من تتبع آيات القران الكريم يجزم بأن لا فضيلة تذكر لكون الإنسان صهراً للنبي ، وكذلك لا فضيلة في كون المرأة زوجة للنبي لأن القران الكريم تحدث عن زوجات عدة من الأنبياء كن منافقات أو كافرات كامرأة لوط وامرأة نوح اللتين توعدهما القران الكريم بالعذاب والخلود في النار، نعم إذا كانت زوجة النبي أي نبي مؤمنة متقية مطيعة للّه وللنبي فان اللّه سبحانه وتعالى يضاعف لها الثواب ضعفين كما يضاعف لها العذاب ان لم تكن كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا * وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ سورة الأحزاب الآية ٣٠ - ٣١.

٢ : قال الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج٣ ص١٢٤: (حدثنا: أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي ثنا محمد بن معاذ ثنا أبو حفص عمر بن الحسن الراسبي ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عائشة رضي اللّه عنها ان النبي صلى اللّه عليه وآله قال انا سيد ولد آدم وعلي سيد العرب ❖ هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه وفي اسناده عمر بن الحسن وأرجو أنه صدوق ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين).

أو «سيد المؤمنين»[١]. وكذلك عمر، وكذلك عثمان.

وإذا عُدمت هذه الأوصاف في خير الأصحاب[٢]، وفُقدت هذه الخصال من الحكام الثلاثة[٣]، فوجودها في غيرهم من المستحيل، إن لم يكن عقلاً فعادةً.

فلا يطمع - بعد هذا - حاقدٌ مريض القلب، أو جاهلٌ غبي لا يدري الطول من العرض، في محاولة أن يجعل أحداً بعد رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم مساوياً لهذا الإمام في الفضل، فضلاً عن أن يجعله أفضل منه.

بل، هو سيدهم جميعاً بمقتضي قوله صلى اللّه عليه وآله وسلم: «إنّه سيد العرب»، ومولاهم جميعاً بمقتضي قوله صلى اللّه عليه وآله وسلم: «من كنت مولاه فعلي مولاه»[٤].

---

١ نفس المصدر السابق.

٢ : إعلم أن الكتاب مكتوب بيد عالم من علماءً أهل السنة فلذلك تجد في عباراته تمجيداً لرموز الصحابة وأعيانهم، ونحن لا نقره عليه وإنما اوردناها للامانة العلمية، والمؤلف وإن مدح القوم ببعض المدح الا أن من يكمل كلامه ويتأمل به يجده تعريضاً وقدحاً اكثر من كونه مدحاً فتأمل.

٣ : اعلم ان أهل السنة وعلماًءهم ومحدثيهم قد عجزوا عن إثبات كون النبي الاعظم صلى اللّه عليه واله قد استخلف أبا بكر أو عمر أو عثمان، وهم وإن لفقوا لإثبات هذه الكذبة بعض الأحاديث إلا أنّها متهالكة ومتهاوية عند احتدام النزاع وقرع الحجة بالحجة.

٤ : روى الهيثمي في مجمع الزوائد ج٩ ص١٠٣: (عن رباح

ودعوى كون الجمهور على خلاف هذا[١]، إن لم تكن كاذبةً فهي إلى الكذب أقرب[٢]؛ فقد ذهب إلى ما ذهبنا إليه في تفضيل علي عليه السلام على جميع الصحابة جمعٌ - إن لم يكن أكثر من ذلك الجمهور فلا يقلّ عنه عدداً - كما يظهر لمن بحث ونظر في ذلك بعين الحقّ والإنصاف -.

وهو مذهب سلمان، وأبي ذرٍّ، والمقداد، وخبّاب،

الحارث قال جاء رهط إلى علي بالرحبة قالوا... سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، وهذا أبو أيوب بيننا فحسر أبو أيوب العمامة عن وجهه ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، ورجال أحمد ثقات).

١ : بمعنى أن هنالك من جمهور أهل السنة من يفضل أبا بكر وعمر وعثمان على أمير المؤمنين علي عليه السلام، وهي دعوى سيجيب عليها المؤلف ويبطلها.

٢ : وهي كاذبة يقيناً لأن كتب القوم وتصريح أعلامهم تشهد على أن القول بتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان على الإمام علي عليه السلام لم يكن في وقت رسول الله صلى الله عليه واله وإنما اخترع هذا الترتيب بعده، وأول من قال به ابن عمر ويشهد على ذلك ما أخرجه أبو بكر الخلال في كتابه السنة ج٢ ص٤٠٨ قال: (أَمْلَى عَلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد بْن عَبْد اللّه بْن صَدَقَة قَالَ: سَمِعْتُ هَارُونَ بْنَ سُفْيَانَ، قَالَ: قُلْتُ لأَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَل: يَا أَبَا عَبْد اللّه، مَا تَقُولُ فيمَنْ قَالَ: أَبُو بَكْر وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ؟ قَالَ: فَقَالَ: «هَذَا قَوْلُ ابْن عُمَرَ، وَإِلَيْه نَذْهَبُ...») نعم قد جعلوه محل اتفاق فيما بعد نكاية منهم وعداوة لأمير المؤمنين عليه السلام.

وجابر، وأبي سعيدٍ الخدري، وزيد بن الأرقم، وأبي الطفيل عامر بن واثلةَ [١].

فمن ادّعى - كذباً وزوراً - ضلالة من فضل علياً عليه السلام على جميع الصحابة - بعد أن علم مذهب هذا العدد من علمأًئهم - فهو الضالّ حقّاً.

ولو لم يكن في هذا قولٌ لصحابي فرَمْي صاحِبه بالضلال غلوٌّ فاحشٌ يدلّ على الجهل والتعصب الممقوت.

فما دام الرجل يقول في الشيخين، ويثني على جميع الصحابة[٢]، فذهابه الى ترجيح أحدهم عليهم في الفضل - لما ثبت لديه من الدلائل في ذلك - لا يضرّه

---

١ : راجع كتاب غاية التبجيل وترك القطع بالتفضيل لمؤلفه محمود سعيد ابن محمد ممدوح مكتبة الفقيه الطبعة الاولى ٢٠٠٤، ففيه ينقل تصريحات كثيرة جداً لمجموعة من علماء أهل السنة ممن كانوا يفضلون الإمام علياً عليه السلام على جميع الصحابة وبلا استثناء.

٢ : بل حتى وإن لم يقل بفضل أبي بكر وعمر ولم يثنِ على جميع الصحابة ورجح الإمام علياً عليه السلام على كل الاصحاب لما ثبت لديه من الادلة فإنّ ذلك لا يضرّه في دينه، ولا يخدش في عقيدته، فكثير من اصحاب النبي صلى الله عليه واله كان حالهم هذا كامثال سلمان المحمدي وأبي ذر والمقداد وعمار وغيرهم الكثير، وكذلك كان أهل البيت عليهم السلام الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا يقدمون علياً عليه السلام ولا يقولون بفضل الشيخين ولا يعدلون جميع الصحابة وهم على صواب حتماً.

في دينه، ولا يخدش في عقيدته، خصوصا والمسألة موضع خلافٍ في القديم والحديث[1].

فالقائل بفضل علي عليه السلام على الصحابة جميعا لم يأتِ بقولٍ لم يسبق إليه، أو بمذهبٍ ابتدعه، وإنّما نظر في أقوال الفريقين، ورجّح منها ما هداه إليه الدليل الذي ثبت إليه، وهو في هذا مجتهدٌ كغيره من المجتهدين، إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد.

وهذا الموضوع ليس من المواضيع القطعية التي فيها الحقّ مع واحدٍ[2]، حتى لا يجوز الاجتهاد فيه والنظر،

---

١ : اعلم ان جملة كبيرة من علماًء أهل السنة صرحوا بان مسالة التفضيل وتقديم أبي بكر وعمر وعثمان على علي عليه السلام هي مسالة اجتهادية وذوقية وقد اختلف فيها العلماء اشد الاختلاف قديما، وصرحوا بان من فضل احدهم أو ترك التفضيل أصلاً فليس عليه من حرج ولا باس، وفي هذا الصدد يقول الباقلاني في كتابه مناقب الاربعة ص٢٩٥ : (ان الكلام في التفضيل مسألة اجتهادية لا يبلغ الخطأ بصاحبه فيها منزلة الفسق وما يوجب البراءة ، لأن الفضائل المروية اكثرها متقابل متعارض في الفضل وما يذكر من السبق الى الاسلام والجهاد وغير ذلك محتمل التاويل.

وقال إمام الحرمين في كتابه الارشاد ص٤٣١ : (لم يقم عندنا دليل قاطع على تفضيل بعض الأئمة على بعض، اذ العقل لا يشهد على ذلك، والأخبار الواردة في فضائلهم متعارضة).

٢ : بل هو للمنصف من المواضع القطعية فلم يرد في حق غير الإمام علي عليه السلام عشر معشار ما ورد في حق جميع الصحابة فكيف باحادهم، وما ورد في حق الامام علي عليه

وإلاّ لما اختلف المسلمون في ذلك منذ العصر الأوّل، بل هو كغيره من المسائل النظرية التي يظهر الحقّ فيها بالنظر الى الدليل واتّباعه.

إذا تقرّر هذا فلا معنى لتعنيف من قال بهذا القول وذهب إليه، فضلاً عن رميه بالفسق والضلال!

وقد روى عبد الرزّاق عن معمر قال: لو أنّ رجلاً قال: عمر أفضل من أبي بكر ما عنّفته، وكذلك لو قال: (علي أفضل عندي من أبي بكرٍ وعمر) لم أعنّفه إذا ذكر فضل الشيخين وأحبّهما وأثنى عليهما بما هما أهله[1].

قال عبد الرزّاق: فذكرتُ ذلك لوكيعٍ فأعجبه واشتهاه[2].

وقولهم: إن الجمهور على تفضيل الثلاثة على علي عليه السلام ؟! - على تسليم صحّته - فهو مردود،

السلام مجمع عليه بين جميع طوائف المسلمين ومذاهبهم وما ورد في حق غيره متنازع فيه وغير مجمع عليه فكيف يا ترى يقاس هذا بذاك؟!.

١ يلاحظ من هذه الأحاديث التي سيوردها المؤلف بان هنالك حملة قديمة شعواء على كل من يقول بتفضيل علي عليه السلام على عثمان فربما يعنف ويضرب ويفسق ويكفر فكيف يكون حاله اذا فضل عليا عليه السلام على أبي بكر وعمر.

٢ وهذا يدل على أنّ مسالة تفضيلهم لابي بكر وعمر وتقديمهما على الإمام امير المؤمنين هي مسالة تشهي ومزاج وليست مسالة علم ودليل.

لأنّ العبرة بجَمْهَرة العقلاء، الذين يبنون قولهم على الدليل الصحيح البين[١].

أمّا الجمهور الذي يعتمد في قوله على دسائس النواصب[٢] - أعداء اللّه ورسوله وأهل بيته - فقوله لا يلتفت إليه عاقل، ولا يركن إليه إلاّ أهل الغفلة الذين تروج عليهم الأكاذيب في صورة الحقّ والصدق، أو أهل الضلالة الذين يعلمون الحقّ ويقرّون به في قلوبهم، ويمنعهم من الإفصاح به مرض في القلب، أو غِلٌّ في الصدر - كما هو حال أغلب من ناصب العداء والكراهية لعلي عليه السلام -.

ولم يكلّفنا اللّه باتّباع الجمهور، وإنّما كلّفنا باتّباع الدليل والبرهان.

---

١ وقد ثبت بالدليل بأن الجمهور بنى قوله في تقديم أبي بكر وعمر وعثمان على علي عليه السلام على التشهي وقد حملته قوة التسنن والتعصب على هذا القول لا غير.

٢ كما هو حال من فضل الثلاثة على أمير المؤمنين عليه السلام فقد حملهم على هذا القول العصبية والنصب وتسننهم لا غير، لانهم تيقنوا بأنّهم لو انصاعوا الى الدليل وفضلوا علياً على غيره فسيعترض عليهم المسلمون بانكم اذا كنتم تعتقدون بأفضلية علي على غيره فلماذا قدمتم غيره عليه وهو سؤال محرج يأتي بالخراب على معتقداتهم وعقائدهم فقرروا أن يقطعوا الماء من أصله ويغلقوا الباب من أساسه، فأجمعوا على تأخير الأفضل وقدموا المفضول خوفاً على ما أسسوه ولبئس ما أسسوا.

فإذا ثبت عند أحدٍ صحّة دليل قولٍ وخالفه، واتّبع الجمهور في قولٍ يعلم بطلانه وفساده وبُعده عن الحقّ والصواب - كقوله هنا في حقّ علي عليه السلام - فهو آثمٌ خاطئ.

ونضرب لهم مثلاً برجلٍ في أُمّةٍ لم تصلها دعوة التوحيد، وهداه الدليل إلى أنّ اللّه واحد لا شريك له، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًاً أحد، ثم رأي أن هذا الدليل يخالف مذهب أُمّته في الشرك وعبادة غير اللّه الواحد القهّار، فهل يجوز له أن يترك هذا الدليل ويتّبع الجمهور في الشرك والكفر باللّه؟! ويكون ذلك عذراً له عند اللّه في عدم العقاب؟!

فإن قالوا: «يجوز ذلك»، كفروا.

وإن قالوا: لا، قلنا لهم: فلماذا خالفتم هذا هنا، وجعلتم الجمهور مقدّماً على الدليل؟!

والحقّ واحد مهما اختلفت وتعدّدت أطواره.

فلا يجوز لقائلٍ أن يقول: إنّ مخالفة الدليل في ذلك المَثَل الذي ضربته غيرها في مِثْل هذه المسألة.

لأنّ الحقّ يجب نصره واتباعه، والباطل يجب ردّه وخذلانه في جميع الأمور والأحوال؛ غير أنّه في بعض الأحيان يظهر الحقّ في صورة واضحة جليةٍ لا يمكن

لنفس - مهما كانت جاهلةً قاصرةً - أن تحيد عنه وتعتقد خلافه، وفي بعض الأحيان يظهر في صورةٍ يراها الجاهل القاصر خفية، قد يرى صورة الباطل أوضح منها في نظره لقصوره عن معرفة الدليل الذي يظهر الحقّ واضحاً جلياً في جميع أحواله.

أما ذوو العلم والمعرفة فلتمكنهم ورسوخ قدمهم في العلم يرون الحقّ في جميع الأحوال والأطوار على صورةٍ واحدةٍ، ظاهراً، جلياً، واضحاً، غير خفي، لا يمكن الرجوع عنه، ولا الركون الى غيره.

فالأشعري مثلاً - لركونه الى الجمهور، وتقليده له، وعدم بحثه عن الدليل - يرى الحقّ في مسألة تفضيل علي عليه السلام على جميع الصحابة في صورةٍ ضعيفةٍ خفيةٍ لا تركن نفسه إليها، ويرى ما ذهب إليه الجمهور - وهو باطلٌ محض - في صورةٍ واضحةٍ جليةٍ!

وسبب ذلك[1] ركونه الى التقليد، واعتناقه لقول

---

١ وسببٌ آخر يمنع الإنسان من اتّباع الحقّ والعمل به - ولو مع وضوحه وظهوره ظهور الشمس في وَضَح النهار - وهو نشوؤه على أمر تلقّاه عن آبائه وعشيرته، ووجد عليه البيئة التي تربّى فيها، والوسط الذي شبّ فيه، وذلك له أثرٌ عظيم جدّاً على التفكير، والنظر في الأدلّة الشرعية بالطريق الذي يجعل القلب ينشرح للعمل بها بدون تردّدٍ ولا التفاتٍ لقولٍ أو لرأي يخالفها، وبسط هذا بأدلّته له موضع آخر.

الجمهور من غير بحث ونظرٍ في دليله.

والحاصل أنّ العبرة بالقول المبني على الدليل، فلو كان أهل الأرض في جانبٍ والدليل في جانبٍ لكان الحقّ مع من أخذ بالدليل، رغم خلاف العالم كلّه له.

وإذا تتبّعت أحوال الاُمم اليوم وجدت الذين يدينون بغير التوحيد يزيدون ثلاثة أثلاثٍ على الذين يدينون بالتوحيد، ولم يقل مجنونٌ فضلاً عن عاقلٍ: إنّ الحقّ مع هذه الأغلبية الساحقة في الكفر.

فعلى المسلم الحريص أن لا يغترّ بما يدْعونه قول الجمهور، ولا يعمل بقولٍ حتى يتأكد من صحة دليله، فما صحّ دليله فهو قوله - ولو كان العالَم كله على خلافه -.

إذا علمت هذا، فما يدَنْدِنُ حوله مَنْ ألّف في العقائد من أنّ الجمهور على أنّ علياً عليه السلام هو آخر الأربعة في الفضل، قولٌ كلّه زورٌ، وكذبٌ، وبهتانٌ، وكفرٌ بفضل هذا الإمام عليه السلام اخترعه أهل النفاق، وراج على البُله من المؤلّفين المؤمنين؟!

وقد أشار الى لُمْعةٍ منه ابن خلدون في مقدّمته - وإن كان لم يسهب -.

فمثل هذا من الصعب عليه جدّاً الخروج عمّا هو

فيه من الباطل الى اتّباع الحقّ والعمل به - ولو وضح دليله، وظهر برهانه - إذا لم يؤيده اللّه تعالى بهدايته وتوفيقه.

وهذا أوّل شيءٍ كان يلقاه رسول اللّه من قومه عند دعوتهم الى الإيمان باللّه وحده، يردّون دعوته بكونها مخالفةً لما وجدوا عليه آباءَهم كما بين ذلك اللّه تعالى في كتابه في غير ما آية، وأمر سبحانه رسوله أن يردّ عليهم هذا الاحتجاج المنافي لنور العقل ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾[1]. والأمر للّه.

كيف تثبت الأفضلية؟

والدليل على ذلك، أن الأفضلية تثبت بكثرة الخصال المميزة لشخصٍ عن غيره، وكلّما زادت هذه الخصال؛ زاد فضل صاحبها على غيره.

فإذا قلت مثلاً في مجلس من العقلاء: إن زيداً عالم، وشريف النسب، وكريمٌ، وشجاعٌ، وذكرت خصالاً كثيرةً تجمّعتْ فيه، وقلتَ: إنّ عمراً عالمٌ، أو شريفٌ لا غير.

فلا شك أنّ أهل ذلك المجلس يعتقدون بفضل

---

١ : سورة الزخرف الاية ٢٤.

زيدٍ على عمروٍ، لكثرة الخصال المميزة التي اجتمعت فيه، ولم تجتمع في عمروٍ، وهذا ظاهرٌ لكلّ ذي لُبٍّ، ومخالفته تدلّ على جهلٍ عظيم.

وقد تتبّعت فضائل الصحابة، فلم نجد لأحدهم قطرةً من بحر ما ورد في عليٍّ عليه السلام من الأحاديث الصحيحة الشاهدة بفضله على الصحابة جملةً، لا فرق بين الخليفة الأوّل ولا غيره!

فما ورد في علمه، وورعه، وشجاعته، وحبّه اللّه ورسوله، وحبّ اللّه ورسوله له، وكونه من الرسول بمنزلة هارون من موسى، وكونه سيد العرب وسيد المؤمنين، ومولى من كان الرسول مولاه، وإلى غير هذا ممّا يصعب حصره والإحاطة به لم يرِدْ عُشْره في غيره من الصحابة مطلقاً، مهما علت منزلته وارتفع قدره[1].

---

١ وقال الإمام الحافظ، شيخ المقرئين، شمس الدين أبو الخير محمّد بن محمّد بن محمّد الجَزَري في (أسنى المطالب، في مناقب سيدنا علي ابن أبي طالب) وهو جزءٌ لطيف مفيد جدّاً، بعد كلام ما نصّه: فانتهت إليه رضوان اللّه عليه جميع الفضائل من أنواع العلوم وجميع المحاسن، وكرم الشمائل من القرآن والحديث، والفقه والقضاء، والتصوّف، والشجاعة، والولاية، والكرم، والزهد والورع، وحسن الخُلُق، والعقل، والتقوى، وإصابة الرأي، فلذلك أجمعت القلوب السليمة على محبّته، والفطر المستقيمة على سلوك طريقته، فكان حبّه علامة السعادة والإيمان، وبغضه محض الشقاء والنفاق والخذلان – كما تقدّم في الأحاديث الصحيحة، وظهر بالأدلة

ومن جعل الأفضلية علامةً - غير ما ذكرنا - فليأت بدليله إن كان صادقاً، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً.

ثمّ يجب أن تعلم إنّه ما وردت في صحابي فضيلة إلاّ وورد في علي عليه السلام مثلها، بخلاف علي فقد وردت فيه فضائل لم تثبت لغيره مطلقاً، فهو جامعٌ مانعٌ، جامعٌ لمحاسن غيره ومانعٌ لمحاسنه أنْ تذهب الى سواه.

كما قال سلمان الفارسي - فيما رواه عنه الرافعي في «التدوين»[1]: (أنبأنا علي بن عبد اللّه، نبأ أبو زرعة عبدالكريم بن إسحاق بن سهلويه، نبأ أبو بكر الدينوري أجازةً، سمعت أبا منصورٍ عبد اللّه بن علي الأصبهاني ببروجرد، سمعت أبا القاسم الطبراني، ثنا أحمد بن عبد الوهّاب بن نجدة، عن أشياخه، قال: لمّا كان يوم السقيفة اجتمعت الصحابة على سلمان الفارسي، فقالوا: يا أبا عبد اللّه، إنّ لك سنّك ودينك وعلمك[2] وصحبتك من رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم، فقل في هذا الأمر

الصريحة. (منه رحمه اللّٰه تعالى) .

١ التدوين في أخبار قزوين ١ /٧٨ – ٧٩ .

٢ في المصدر: وعملك .

قولاً يخلد عنك، فقال: «ÉÄzÂì ÄŲã CzŲ»[١].

ثم غدا عليهم فقالوا: ما صنعت يا أبا عبد الله؟

فقال: «ÉÄÂæ øÄÒæ ÄŲã ĮQÄŲ»[٢]. «ثم أنشأ يقول:

ما كنتُ أحسب آنّ الأمر منصرفٌ ... عن هاشم ثم منهم عن أبي الحسن

أليس أول من صلّي لقبلته ... وأعلم القوم بالأحكام والسنن

ما فيهم من صنوف الفضل يجمعها ... وليس في القوم ما فيه من الحسن

ويقال: ليس لسلمان غير هذه الأبيات.

فهل يقول - بعد هذا - جهولٌ متعنّت: إنّ في الصحابة من هو أفضل من علي عليه السلام؟!

فإن قيل: إن أبا بكرٍ اختصّ بالصدّيقية[٣]:

قلنا: وعلي أيضاً صدّيق، وزوج الصدّيقة، ووالد

---

١ هذا الكلام باللغة الفارسية، معناه: أقول لو تسمعون كلامي .

٢ معناه: قد قلت لو كنتم تعملون بكلامي .

٣ يقصد بالصديقية هنا تلقيب أهل السنة لآبي بكر بلقب الصديق، وهو من الالقاب التي سرقت من الإمام علي عليه السلام واُعطيت لغيره ظلماً وعدواناً فقد ورد عن الطبراني عن سلمان وأبي ذر، وكذلك روى ابن عبد البر في (الاستيعاب) عن أبي ليلى الغفاري واللفظ للطبراني عن أبي ذر وسلمان: قالا : (أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله بيد علي فقال: إن هذا أول من آمن بي وهو أول من يصافحني يوم القيامة وهذا الصديق الأكبر وهذا فاروق هذه الأمة يفرق بين الحق والباطل وهذا يعسوب المؤمنين والمال يعسوب الظالم). وفي حديث عن الإمام علي عليه السلام أنّه قال: (أنا الصديق الأكبر لا يقولها أحد بعدي إلاّ كذاب مفتر) وهذا الحديث رواه ابن ماجة والحاكم وصححه على شرط الشيخين، وقال الهيثمي في (مجمع الزائد): (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات).

الصدّيقين، فمن نفي الصدّيقية عن هؤلاء فهو جاهلٌ، مظلم القلب، ليس له من نور الإيمان شيءٌ، بل ورد فيهم عليهم السلام ما هو أعظم من الصدّيقية، لإنّ الصدّيقية - كما قال سيدي عبدالوهّاب الشعراني في (كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجانّ)[1] نقلاً عن مولانا الشيخ الأكبر -: أقلّ من مقام القربة، وجَعَل مقام القربة يلي النبوّة، وبعدها الصدّيقية.

وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم الصلاة والسلام ورد في أحاديث كثيرة ما يثبت لهم مقام القربة، بل جَعَل الرسول صلوات اللّه عليه وآله حبّهم كحبّ اللّه، وبغضهم كبغض اللّه، وجَعَل المتمسك بحبّهم متمسكاً بحبل اللّه المتين الذي لا ينفصم، وجَعَل من علامة النفاق بغض عليٍّ عليه السلام وهذا يكاد يكون من شأن الأنبياء ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾.

فمن كان حبّه علامة على حبّ اللّه، وبغضه علامة على الكفر والنفاق، فلا يشك مسلم أنّه من أهل القربة الذين جعلهم الصوفية أرقى وأعلى من أهل الصدّيقية.

---

١ كشف الحجاب والران .

وبهذا تعلم معنى قوله صلى اللّه عليه وآله وسلم لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي».

فهارون كان خليفةً لموسى في قومه، وكان الكفر به كالكفر بموسى، لأنّه خليفته متمّم لرسالته، فالكفر به كفرٌ بموسى عليه السلام، فشابَه علي بهارونَ في هذا القدر، وهو أنّ بغضه بغض للرسول صلى اللّه عليه وآله وسلم، والكفر بفضله ومزيته كفرٌ بفضل ومزية أهل بيته الذين قال فيهم صلى اللّه عليه وآله وسلم: إنّي خلّفت فيكم اثنتين لن تضلّوا بعدهما: كتاب اللّه ونسبي[1]، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض.

وهو حديثٌ صحيح له طرق متعدّدة، سأفردها بجزءٍ إن شاء اللّه تعالى، وأولاد الرسول صلى اللّه عليه وآله وسلم لم يظهروا إلاّ من صلب علي عليه السلام، فبغضه يؤدّي بصاحبه الى الإعراض عن أحد الأسباب التي تعصم من الضلال والغواية.

وإذا ترك هذا السبب ترك السبب الآخر، وهو كتاب

---

١ : الصحيح المنقول والمشهور هو لفظ (كتاب اللّه وعترتي أهل بيتي) ولكن هذا لا يمنع من ورود الحديث بصيغ أخرى في مقامات ومواقف للنبي صلى اللّه عليه واله مختلفة ومتعددة.

اللّه لا محالة، لأنّ الرسول صلى اللّه عليه وآله وسلم أخبر بتلازمهما، وعدم افتراقهما حتى يردا على الحوض.

ومن هنا يتحقّق فراغ قلوب أعداء علي عليه السلام وأولاده من الإيمان - كما يشهد لذلك قوله صلى اللّه عليه وآله وسلم: لا يبغضك إلاّ منافق -.

وهارون كان خليفة لموسى في قومه ليسوسهم بالوعد والوعيد حتى لا يعبدوا الأصنام ويكفروا بربّهم، فكانت خلافته لموسى في بني إسرائيل ظاهرةً غير باطنةٍ، لأنّ النبوّة شأنها ذلك، لا تكون إلاّ ظاهرةً ليتمّ الإنذار والوعد والوعيد، وتقوم الحُجّة على الجاحد.

أمّا علي عليه السلام فكانت خلافته لرسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم في الباطن[١]، لأنّ النبوّة خُتمت به صلى اللّه عليه وآله وسلم، فورث عن الرسول علوماً جمّة كثيرةً، والأنبياء لا يورّثون إلاّ العلم[٢]، فأخذ عن الرسول صلى اللّه عليه وآله وسلم من العلوم والأسرار والمعارف ما يعجز عن وصفه العارفون - أهل الكمال

---

١ الإمام علي عليه السلام كان خليفته في الباطن والظاهر، ويدل عليه الاحاديث الكثيرة كحديث الثقلين وغيره، ويدل عليه أيضاً بيعة الناس له يوم الغدير.

٢ هذا القول مبني على نظرية (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) وهو مخالف للقرآن وسيرة الأنبياء جميعاً فجميعهم قد ورثوا أشياء أخرى غير العلم.

والنور - فضلاً عمّن يأخذ الأخبار من بطون الكتب والدفاتر.

لأنّه لا يعرف قدر الشخص إلاّ من كان في منزلته ورتبته، كما قال محمّد بن يحيى في حقّ الإمام الغزالي: لا يعرف فضله إلاّ من بلغ أو كاد يبلغ الكمال في عقله[1].

قال التاج السبْكي في (الطبقات الكبرى)[2] - عقبه -: قلت: يعجبني هذا الكلام، فإنّ الذي يحبّ أن يطّلع على منزلة من هو أعلى منه في العلم يحتاج الى العقل والفهم، فبالعقل يميز، وبالفهم يقضي، ولمّا كان علم الغزالي في الغاية القصوى احتاج من يريد الاطّلاع على مقداره أن يكون هو تامّ العقل.

وأقول: لابدّ مع تمام العقل من مداناة مرتبته في العلم لمرتبة الآخر، وحينئذٍ فلا يعرف أحدٌ ممّن جاء بعد الغزالي قدر الغزالي، ولا مقدار علم الغزالي إذا لم يجيء بعده مثله.

ثمّ المداني له إنما يعرف قدره بقدر ما عنده، لا

---

١ هذا المدح في الغزالي مبني على رأي أهل السنة فيه لا على رأي علماءٍ شيعة أهل البيت لأنه عندهم ليس بذاك ولا يساوي شيئا. والمؤلف انما أورد هذا المدح من باب الإلزام للخصم كما سياتي.

٢ طبقات الشافعية الكبرى .

بقدر الغزالي في نفسه.

سمعت الشيخ الإمام يقول: لا يعرف قدر الشخص في العلم إلاّ من ساواه في رتبته، وخالطه مع ذلك.

قال: وإنّما يعرف قدره بمقدار ما أوتيه هو.. الى آخر كلامه.

فإذا قيل هذا في الغزالي[١]، فماذا عسى أن يقال في علي عليه السلام ؟ ومنزلته ورتبته وقدره في العلم والمعرفة بالمكان الذي لا يطمع أحدٌ في مداناته فضلاً عن الوصول إليه[٢].

وقد أشار علي عليه السلام الى هذا في وصيته لكميل بن زياد - وهي مروية عنه من طرقٍ - حيث قال له: هاه، إنّ هاهنا - وأشار بيده الى صدره - علماً لو أصبتُ له حَمَلةٍ!

ومن هنا كانت طريق أهل الخصوصية مأخوذة

---

١ : هذا محل الاستفادة والإلزام للخصم في كلام المؤلف.

٢ ويكفي دلالةً على ذلك أنّ العلوم الإسلامية كلّها مأخوذة عنه، وعن أهل كلّ فنٍّ منها يتّصل به، كما بين ذلك – بتوسّع – ابن أبي الحديد في مقدّمة (شرح نهج البلاغة) . هذا في علوم أهل الظاهر، وأمّا الصوفية – أهل الباطن – فطرقهم – على اختلاف مشاربهم، وتعدد أذواقهم – تتفرّع منه، وينتهي منه كلّ طريقٍ منها إليه، كما هو مبين في كتبهم، وذلك لأنّه باب مدينة العلمٍ – كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم – (منه رحمه الله تعالى) .

عنه عليه السلام، ومتّصلة به على اختلاف مشاربها، لإنّه صاحبها ووارثها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره.

فخلافة علي للرسول صلوات الله عليه تشابه خلافة هارون لموسى عليهما السلام في المعنى، وإنما تختلفان في أنّ خلافة هارون كانت ظاهرة يجب على بني إسرائيل جميعهم - جاهلهم وعالمهم - الانقياد لها، وخلافة علي بن أبي طالبٍ للرسول صلوات الله عليه وآله باطنية[1] لا ينقاد لها إلاّ أهل الخصوصية الذين أكرمهم الله بنور البصيرة، وهيأ لهم طريق السعادة، ولهذا لا تجد صوفياً مُدْبِراً عن عليٍّ عليه السلام، لأنّه لا يصل الى ربه من غير طريق، فيجب عليه الانقياد والخضوع لخلافته الباطنية، كما كان يجب على بني إسرائيل اتباع هارون والإيمان به.

فخلافة هارون وعلي من حيث المعنى واحدة، فالكلّ منهما يصل المؤمن بهما الى درجة السعادة

---

١ : هذا الكلام باطل من وجهة نظر الإمامية اعزهم الله فخلافة الإمام علي عليه السلام متطابقة مع خلافة هارون عليه السلام ظاهراً وباطنا، لان التشبيه بينهما في الحديث تشبيه مطلق لا مقيد، والتفريق بين الخلافتين في الظاهر والباطن تفريق بلا دليل وانكار لظواهر النصوص الشريفة.

والرضوان.

ثمّ إنّهم قالوا في تعريف الصدّيقية: هي درجة خواصّ أصحاب الرسل.

ومن يشك في أنّ علياً عليه السلام من خواصّ رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم ؟ بل هو من خواصّ خواصّهم.

فالصدّيقية ثابتة له بمقتضى هذا التعريف، ولو لم يرد ما يثبتها له، وإلاّ فقد علمتَ أنّ مقام علي بن أبي طالبٍ عليه السلام أعلى وأعظم من مقام الصدّيقية كثيراً، وبينّا ذلك بالدليل الواضح، وأخبر بذلك علي عليه السلام عن نفسه.

قال ابن ماجة في (سننه)[1]: حدّثنا محمّد بن إسماعيل الرازي، ثنا عبداللّه بن موسى، أنبأنا العلاء بن صالحٍ، عن المنهال، عن عبّاد بن عبد اللّه، قال: قال علي: أنا عبد اللّه، وأخو رسوله صلى اللّه عليه وآله وسلم، وأنا الصدّيق الأكبر، لا يقولها بعدي إلاّ كذّاب، صلّيت قبل الناس بسبع سنين.

قال الحافظ البوصيري في (زوائده)[2]: إسناده

---

١ سنن ابن ماجة ١/٤٤ ح١٢٠ .

٢ مصباح الزجاجة ١/٦١ .

صحيح، ورجاله ثقات.

فقوله عليه السلام: لا يقولها بعدي إلاّ كذّاب، يريد به الصدّيقية الكبرى لا مطلق الصدّيقية[١]، لأنّه قد ثبت من طرقٍ - فيها المرفوع والموقوف - تسمية أبي بكرٍ بالصدّيق[٢].

والصدّيقية الكبرى هي المقام الذي أشرنا إليه سابقاً، وقلنا: إنّه مقام فاطمة وعلي والحسن والحسين عليهم السلام، وهو الذي سمّاه الشيخ الأكبر مقام القُربة، وأخبر أنه يلي مقام النبوّة.

ولا يخفى عليك أنّ في كلّ مقامٍ من المقامات المعنوية مقامات متفاوتة المراتب والدرجات، فالصدّيقية مثلاً فيها مقامات ومراتب - كما بين ذلك علي عليه السلام بقوله: أنا الصدّيق الأكبر -.

فمقام أبي بكرٍ فيها غير مقام فضلاء المؤمنين

---

١ : هذه سفسطة وفذلكة من المؤلف لأن الحديث واضح في نفي ما كان مشهوراً من وصف لغيره صلوات الله وسلامه عليه بالصديقية لا في وصف مرتبة دون أخرى.

٢ : لم يثبت عندنا وعندهم حديث صحيح يصرح بأن النبي الأعظم صلى الله عليه واله وصف أبا بكر بأنّه صديق أكبر أو أصغر، وما يروونه من أحاديث في كتبهم جميعها مطعون في أسانيدها أو متونها.

الذين وصفهم اللّه بالصدّيقية[١] في قوله: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ ﴾[٢].

وغير مقام الصدّيق الذي يكتب صدّيقاً بسبب تحرّيه الصدق في كلامه - كما ورد في الحديث -.

وكلّ هذا معلوم لا يحتاج الى بيان[٣].

وتقديم الثلاثة على علي عليه السلام في الخلافة وكون الإجماع على هذا الترتيب حقّ لا شك فيه[٤]، لكن لا يدلّ على فضلهم عليه، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ، لأنّ الأسبقية في الترتيب لا تفيد الأفضلية مطلقاً.

وقد جعل اللّه تعالى آدم عليه السلام، كأولي العزم، وأتى في آخرهم نبيناً صلى اللّه عليه وآله وسلم، وهو أفضل الجميع بإجماع أهل التوحيد.

---

١ : دخول أبي بكر في الآية غير معلوم ولا ثابت أصلاً، وكونه أحد مصاديقها مجرد مدعى لا دليل عليه من رواية.

٢ سورة الحديد، الآية: ١٩.

٣ : بل غير معلوم أصلاً، لأن الثابت في التاريخ وسيرة أبي بكر أنه قد كذب في مواضع كثيرة أولها ادعاؤه بان النبي قال (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) وغيرها الكثير، فلا يكون موصوفاً بأنه ممن يتحرى الصدق.

٤ : بل هو باطل لا شك فيه، وكلام المؤلف هنا عجيب فقبل قليل كان يعيب على من ادعى الإجماع على تفضيل الثلاثة وتقديمهم على الإمام علي عليه السلام وهنا يقول إنّ هذا الإجماع وهذا الترتيب حق لا شك فيه.

فمن ذهب الى تفضيل الثلاثة على علي عليه السلام - بسبب تقدّمهم عليه في ترتيب الخلافة - فليقل إذاً بفضل الأنبياء الذين تقدّموا على نبينا صلى اللّه عليه وآله وسلم، لأنّه جاء بعدهم في الترتيب!

وجعل اللّه صلاة العصر آخر صلوات النهار، وقد ورد في فضلها ما لم يرد فيما قبلها من الصلوات، كحديث: «من فاتته صلاة العصر فكأنّما وتر أهله وماله» وهو في الصحيح[١].

وحديث: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله» وهو في الصحيح أيضاً[٢]. ولم يرد في الظهر - وهي قبلها - هذا الفضل وهذه المزية.

فالأسبقية في الترتيب لا تدلّ على الأفضلية ما لم يدلّ دليلٌ على ذلك، وأين الدليل هنا؟

على أنّنا لا نقول باطلاً إذا عكسنا وقلنا: إنّ وجود علي عليه السلام آخر الخلفاء في الترتيب يدلّ على فضله عليهم، فهو خاتِمٌ لخلفاء رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم[٣]، كما جُعل الرسول صلوات اللّه عليه

---

١ صحيح البخاري ١/١٤٥، صحيح مسلم ١/٤٣٦ .

٢ صحيح البخاري ١/١٤٥ .

٣ : لم يثبت عندنا وعند المخالفين بدليل صحيح ولا معتبر أنّ

وآله - لفضله، وشرفه، وعلوّ مقامه - خاتم أنبياء اللّه وخلفائه في الأرض.

والخلاصة: أنّ ترتيب الخلفاء على هذا السياق لا يدلّ على فضل السابق منهم على اللاحق، وباللّه تعالى التوفيق، ومنه المعونة والتأييد.

البحث في طرق الحديث وأسانيده

وبعد هذا نشرع في الكلام على طرق الحديث، وبيان الصحيح منها من الضعيف، فنقول: ورد هذا الحديث من حديث أبي ذر، وعبداللّه بن مسعود، وابن عبّاس، وجابرٍ، وثوبان، وأبي بكرٍ، وعثمان بن عفّان، وأبي هريرة، ومعاذ ابن جبلٍ، وعمران بن حصينٍ، وأنس، وعائشة.

النبي الاعظم صلى اللّٰه عليه واله قد استخلف ابا بكر أو عمر أو عثمان، بعكس الإمام امير المؤمنين فقد ورد صحيحاً عندنا وعند المخالفين بأنّ النبي الاعظم استخلفه يوم الدار وغيرها، وأمر الأمة ببيعته يوم الغدير.

فصل: حديث أبي ذر

قال محمّد بن الحسن الطوسي في «أماليه»[١]: أخبرنا جماعة عن أبي المفضل، قال: حدّثنا أبو الليث محمّد بن معاذ بن سعيد الحضرمي بالجار، قال: أخبرنا أحمد بن المنذر أبو بكرٍ الصنعاني، قال: حدّثنا عبدالوهّاب بن همّام، عن أبيه همّام بن نافعٍ، عن همّام بن منبّه، عن حجر - يعني المدري - قال: قدمتُ مكة وبها أبو ذرٍّ جندب بن جنادة، وقدم في ذلك العام عمر بن الخطاب حاجّاً ومعه طائفة من المهاجرين والأنصار، فيهم علي بن أبي طالب، فبينا أنا في المسجد الحرام مع أبي ذرٍّ جالس إذ مرّ بنا علي ووقف يصلّي بإزائنا، فرماه أبو ذرٍّ

١ أمالي الطوسي: ٤٥٤ – ٤٥٥ ح١٠١٦ .

ببصره، فقلت: يرحمك الله يا أبا ذرٍّ، إنّك لتنظر إلى علي فما تقلع عنه؟ قال: إنّي أفعل ذلك، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: النظر إلى علي عبادة، والنظر الى الوالدين برأفةٍ ورحمةٍ عبادة، والنظر في الصحيفة - يعني صحيفة القرآن - عبادة، والنظر الى الكعبة عبادة.

وله طريقٌ آخر رواه الديلمي في (مسند الفردوس)[1].

١ مسند الفردوس ٤/ ٢٩٣ .

فصل: أمّا حديث عبدالله بن مسعودٍ

فقال الطبراني[١]: حدّثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدّثنا أحمد بن بديل اليامي، حدّثنا يحيى بن عيسى [الرملي] عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبداللّه بن مسعودٍ، أنّ النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم قال: النظر الى وجه عليٍّ عبادة.

قلت: هذا حديثٌ حَسنٌ لذاته، صحيح لغيره - كما سيأتي بيانه إن شاء اللّه تعالى -.

اعتراض ابن الجوزي والرد عليه

وقد أفرط ابن الجوزي فأورده في (الموضوعات)[٢]

١ المعجم الكبير ١٠/٧٦ - ٧٧ ح١٠٠٠٦ .
٢ الموضوعات ١/٣٥٩ و٣٦٢ .

وأعلّه بيحيى بن عيسى الرملي، ومثل هذا معروفٌ من ابن الجوزي، فتسرّعه وتساهله، وعدم اعتباره لطرق الحديث، وحكمه على الراوي بما قيل فيه من الجرح - مع عدم التفاته الى من عدّله - معروف لكلّ من قرأ كتاب (الموضوعات) له -. وقد شان نفسه بتلك المسائل، حتى أنّه ليخيل في بعض الأحيان - للمشتغل بهذه الصناعة - أنّ ابن الجوزي لم يكن بالحافظ، بل لم يكن ممن لهم حَظٌّ في هذا العلم.

وقد تعقّب عليه الحافظ ابن حجر في (القول المسدّد) والحافظ السيوطي في (اللآلي المصنوعة) وبينا وهمه في مسائل يكاد يضحك منها المبتديء في هذه الصناعة، لأنّها ليست من الغرابة والدقّة والخفاء بمكانٍ حتى تخفى على مثل ابن الجوزي!!

وقد فات الحافظ السيوطي مسائل كثيرة لم يتعقّبها عليه في (اللآلي) واستدركتها عليه في (الجواهر الغوالي).

وأمّا وهمه في الرجال فذلك كثير جدّاً، ولهذا قال الحافظ ابن حجر : إنّ الفائدة معدومة من موضوعات ابن الجوزي للمبتديء.

ومن تساهل ابن الجوزي وتسرّعه في الحكم على

الأحاديث بالوضع ذِكره هذا الحديث في (الموضوعات)[١] وقوله في الرملي - تبعاً لابن معين -: «ليس بشيءٍ».

وهذه غفلة عظيمة من ابن الجوزي، تعدّ من أعظم غفلاته وأقبحها!!

الرد على ابن معين في تضعيفه لأحد رجال السند

نعم إنّ ابن معين قال في الرملي: «ليس بشيءٍ»، لكنّ الحقّ والصواب في مثل هذا أن ينقل جميع ما قيل في الراوي من جرحٍ وتعديلٍ، ليعلم الناظر في ذلك الحقّ من الباطل، أمّا الاقتصار على الجرح وعدم الالتفات الى أقوال المعدّلِين فيدلّ على عدم الأمانة، ويوقع الإنسان في شك من سلامة صدر فاعل ذلك.

مع أنّ المبتديء في هذه الصناعة يعلم بطلان قول ابن معين في يحيى بن عيسى، لأمرين:

أولهما: انفراده بهذه العبارة في حقّ الرملي، مع تعديل العدد الكثير من الأئمّة ليحيى بن عيسى، منهم أحمد بن حنبل، وهو يكفي في ترجيح قول المعدّلين على قول ابن معين في تجريحه - كما سيأتي بيان ذلك-.

١ الموضوعات ١/٣٥٩ و٣٦٢ .

وابن معين - رغم اجتهاده في هذا الفنّ، وبلوغه فيه الدرجة الرفيعة - إلاّ أنّه بشرٌ من البشر، يخطيء كما يصيب.

قال الذهبي في جزء (الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردّهم)[1] في ردّ كلام ابن معينٍ في الإمام الشافعي - بعد كلامٍ - ما نصّه: (فإنّا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل، ونقدّمه على كثيرٍ من الحفّاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور، أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذّ، فإنّ أبا زكريا من أحد أئمّة هذا الشأن، وكلامه كثيرٌ الى الغاية في الرجال، وغالبه صوابٌ وجيد، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلناه، فإنّه بشرٌ من البشر وليس بمعصومٍ، بل هو في نفسه يوثّق الشيخ تارةً ويلينه تارةً، يختلف اجتهاده في الرجل الواحد، فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت).

ثانيهما: أنّه جرحٌ غير مفسر، وهو مردودٌ عند جمهور الأمة من أهل الحديث والأصول، فلو لم يوجد تعديل

---

١ الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم: ٢٩ - ٣٠ .

يحيى ابن عيسى في جانب العدد الكثير من أئمّة الجرح، لكان هذا وحده كافياً في ردّه وعدم الالتفات إليه، لإنّ القاعدة المقرّرة المعمول بها أنّ التعديل مقدّم على الجرح المبهم، ولو كان المعدّل رجلاً واحداً والمجرّحون مائة! فكيف، إذا كان المجرّح بجرحٍ مبهمٍ رجلاً واحداً والمعدّلون عدداً كثيراً؟

فهذا مردودٌ غير مقبولٍ، لا محالة.

بطلان الجرح إذا لم يكن مفسراً

قال الحافظ في (النخبة)[1] -: والجرح مقدّم على التعديل إنْ صدر مبيناً من عارفٍ بأسبابه، فإن خلا عن التعديل: قُبل مجملاً على المختار.

قال في شرحها[2]: (والجرح مقدّم على التعديل) وأطلقَ ذلك جماعة ولكن محلّه (إن صدر مبيناً من عارفٍ بأسبابه) لأنّه إن كان غير مفسرٍ لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارفٍ بالأسباب لم يعتبر به أيضاً.

وقال أيضاً في مقدّمة (اللسان)[3] بعد أن ذكر

---

١ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ١٥٠ .
٢ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ١٣٦ .
٣ لسان الميزان ١/ ١٥ .

خلاف الحفّاظ في تقديم الجرح على التعديل -: (قلت: بل الصواب التفصيل، فإن كان الجرح - والحالة هذه - مفسراً، قُبل وعُمِل بالتعديل، وعليه يحمل قول من قدّم التعديل كالقاضي أبي الطيب الطبري وغيره).

وقال الحافظ السخاوي في (شرح الألفية)[1]: (ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فسر، أمّا إذا تعارضا من غير تفسيرٍ فإنّه يقدّم التعديل، قاله المِزّي وغيره).

وقال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في «علوم الحديث»[2]: (التعديل مقبولٌ من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأنّ أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإنّ ذلك يحوج المعدّل الى أن يقول: «لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا» فيعدّد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاقّ جدّا).

وأما الجرح فإنّه لا يقبل إلاّ مفسراً مبين السبب، لأنّ الناس يختلفون فيما يجرح في نفس الأمر، فلابُدّ من بيان سببه لينظر فيه هل هو جرح أم لا؟ وهذا ظاهرٌ مقرّرٌ في الفقه واُصوله...

---

١ فتح المغيث في شرح ألفية الحديث ١/ ٣٣٧ .

٢ علوم الحديث: ٩٦ .

وذكر الخطيب الحافظ[1]: إنّه مذهب الأئمّة من حفّاظ الحديث ونقّاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتجّ البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولي ابن عبّاس، وكإسماعيل بن أبي أُوَيس، وعاصم ابن علي، وعمرو بن مرزوقٍ وغيرهم.

واحتجّ مسلم بسوَيد بن سعيدٍ وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني.

وذلك دالّ على أنّهم ذهبوا الى أنّ الجرح لا يثبت إلاّ إذا فُسر سببه، ومذاهب النقّاد للرجال غامضة.

وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من يستفسر في جرحه فيذْكر ما لا يصلح جارحاً:

منها: عن شعبة أنّه قيل له: لِمَ تركت حديث فلانٍ؟ قال: رأيته يركض على بِرْذَوْنٍ، فتركت حديثه!!

ومنها: عن مسلم بن إبراهيم أنّه سئل عن حديث صالح المُرّي فقال: ما يصنع بصالح؟ ذكروه يوماً عند حمّاد بن سلمة فامتخط حمّاد[2]!

قلت: وأقوال الحفّاظ في هذا كثيرةٌ جدّا، يطول

---

١ الكفاية في علم الرواية: ١٠٨ – ١٠٩، علوم الحديث: ٩٦ – ٩٧ .

٢ الكفاية في علم الرواية: ١١١ – ١١٣، علوم الحديث: ٩٧ .

الكتاب بذكرها، وقد استوعبت كثيراً منها فيما كتبته ردّا على بعض الوهّابية، فليراجع.

وبما ذكرناه يظهر لك فساد قول ابن معين في يحيى بن عيسى الرملي، وعدم اعتبار جرحه له، لأنّه أطلق الكلام فيه ولم يبين سببه، فهو باطلٌ مردودٌ - كما تقرّر -.

خصوصاً، وقد عدّله جماعة، وروى له البخاري في «الأدب المفرد» ومسلم في الصحيح، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجة في سننهم؛ وتخريج هؤلاء لحديثه يدلّ على أنّهم لم يعتبروا قول ابن معين في شأنه، لإبهامه وعدم بيانه - كما تقدّم -.

المادحون ليحيى بن عيسى الرملي

وأمّا الذين أثنوا على يحيى بن عيسى الرملي:

فقال عبدالله بن أحمد، عن أبيه: ما أقرب حديثه.

وقال أبو داود: بلغني عن أحمد أنّه أحسن الثناء عليه، وقال العجلي: ثقة، وكان فيه تشيع، وقال أحمد بن سنان: قال أبو معاوية: كتبوا عنه، فطالما رأيته عند الأعمش[1]، وذكره ابن حبّان في (الثقات) وقال مسلمة:

١ تهذيب التهذيب ٦/١٦٧ .

لا بأس به، وفيه ضعف.

وقد تضاربت أقوال ابن معين في يحيى، فتارةً قال: «ليس بشيءٍ»، وتارةً قال: «لا يكتب حديثه»، وتارةً قال: «ضعيف».

وبين كلّ عبارةٍ من هذه العبارات بَوْنٌ شاسع في المعنى، فكلٌّ منها يدلّ على ما لا تدلّ عليه الأُخرى، ولا يجعلها مساويةً لبعضها في المعنى إلاّ من لا يفقه في هذا العلم شيئاً.

فقوله: «ليس بشيءٍ»، ليس في درجة قوله: «ضعيف».

لأنّ الذي قيل فيه: ليس بشيءٍ، لا يعتَبَر بحديثه.

وأمّا الذي قيل فيه: ضعيف، فقال النووي في (التقريب)[1]: وإذا قالوا: «ضعيف الحديث» فدون «ليس بقوي»، ولا يطرح، بل يعتبر به.

وحيث تعارضت أقوال ابن معين في يحيى، وتضاربت فيه آراؤه، ولم نعلم متأخّرها من متقدّمها، وجب طرح الكلّ - كما هي القاعدة المقرّرة في ذلك -.

فبطل قول ابن معين في يحيى جملةً، وبقي قول المعدّلين، فحسب.

---

١ التقريب والتيسير: ٤٥ .

الرد على ابن عدي في تضعيفه ليحيى بن عيسى

وأمّا قول ابن عدي في يحيى[1]: عامّة ما يرويه لا يتابع عليه.

فبطلانه لا يحتاج الى بيانٍ، لإنّه إذا ثبت لدينا أنّ يحيى ثقة بشهادة جماعة من رجال الجرح، وأنّه من رجال الصحيح، وأنّهم كتبوا حديثه، فروايته لا تحتاج الى متابعٍ ولا شاهدٍ، بل هي مقبولة معمولٌ بها بالشروط المذكورة في كتب المصطلح.

ثم إنّ مَن كان هذا حاله لا يقال فيما تفرّد به: إنّهُ موضوع، مطلقاً.

ومَن أطلق الوضع على ما تفرّد به يحيى فهو جاهلٌ بهذا العلم، بل تفرّد الثقة مثل يحيى بن عيسى الرملي بما لم يرْوِه غيره يدلّ على علوّ رتبته، وكمال اعتنائه بعلم الأثر.

قال الذهبي - مخاطباً العقَيلي في طعنه في علي بن المديني بالتفرّد، بعد كلامٍ - ما نصه: وإنّما أشتهي أن تعرّفني مَن هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان

---

١ الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢١٨ .

أرفع له، وأكمل لمرتبته، وأدلّ على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهمّ إلاّ أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء، فيعرف بذلك.

فانظر أوّل شيءٍ الى أصحاب رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحدُ إلاّ وقد انفرد بسنّةٍ، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه؟!

وكذلك التابعون، كلّ واحدٍ عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإنّ هذا مقرّر على ما ينبغي في علم الحديث، وأنّ تفرّد الثقة المتقن يعدّ صحيحاً غريباً، وأنّ تفرّد الصدوق ومن دونه يعدّ منكراً، وأنّ إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافَق عليها - لفظاً أو إسناداً - يصيره متروك الحديث.

ثمّ، ما كلّ أحدٍ فيه بدْعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، (انتهى)[1].

ذكر بعض المتابعات لحديث يحيى بن عيسى

على أنّ يحيى بن عيسى لم يتفرّد بهذا الحديث، بل توبع بأكثر من متابعة:

---

١ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ١٤٠ - ١٤١ .

الأولى: قال الشيرازي في (الألقاب)[١]: أنبأنا أبو على زاهر بن أحمد، حدّثنا أبو عبدالله محمد بن مخلّد، حدّثنا أحمد بن الحجّاج بن الصلت، حدّثنا محمّد بن مبارك اشتويه، حدّثنا منصور بن الأسود، عن الأعمش.

الثانية: قال أبو نعيم في (فضائل الصحابة)[٢]: حدّثنا محمّد ابن الحسين بن أبي الحسين، حدّثنا أحمد بن جعفر بن أصرم، حدّثنا علي بن المثنّى، حدّثنا عاصم بن عمرو البجلي، عن الأعمش، به.

قال أبو نعيم: رواه عبدالله بن موسى، ومنصور بن أبي الأسود، ويحيى بن عيسى الرملي عن الأعمش، مثله[٣].

قلت: ومنصور بن أبي الأسود، قال ابن معين: ثقة، ليس به بأس، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

وأقلّ من هذا بدرجاتٍ يصَحَّح الحديث بمتابعته، فكيف بمن قيل فيه: ثقة؟!

وأمّا عاصم بن عمرو البجلي، فهو من رجال ابن ماجة، قال الذهبي: لا بأس به إن شاء الله، قال ابن

---

١ اللآلي المصنوعة ١/٣٤٣ .
٢ اللآلي المصنوعة ١/٣٤٣ .
٣ اللآلي المصنوعة ١/٣٤٣ .

أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق، كتبه البخاري في كتاب (الضعفاء) فسمعت أبي يقول: يحوّل من هناك[١].

ومثل هذا بل أقلّ منه يصلح في المتابعات.

فهذه متابعات تامّة ليحيى بن عيسى الرملي.

وله متابعة أخرى قاصرة :

قال الحاكم في (المستدرك)[٢]: حدّثنا أبو بكر محمّد بن أحمد بن يحيى القاري، حدّثنا المسيب بن زهير، حدّثنا عاصم بن علي، حدّثنا المسعودي، عن عمرو بن مرّة، عن إبراهيم، عن علقمة، به.

فعلى تسليم قول ابن عدي في يحيى بن عيسى فهو مدفوعٌ هنا، لوجود هذه المتابعات.

وينبغي أن تعلم أنّ أهل الجرح يهِمُون كثيراً في التجريح بعبارة: (ما لا يتابع عليه) لأنّهم - كما قال شقيقنا أبو الفيض في (فتح الملك العلي بصحّة حديث باب مدينة العلم علي)[٣] - قد يظنّون تفرّد الراوي بالحديث، فيعدّونه من منكراًته ويتكلّمون فيه من أجله،

---

١ ميزان الاعتدال ٢/٣٥٦ .
٢ المستدرك على الصحيحين ٣/١٤٢ .
٣ فتح الملك العلي: ١٣٥ - ١٣٧ .

ويكون هو في الواقع بريئاً منه، لوجود متابعين له عليه لم يطّلع عليهم المجرّحون، بحيث لو اطّلعوا عليهم لما جرحوه.

قال: وهذا موجودٌ بكثرةٍ يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته.

ثمّ ذكر بعض الأمثلة لذلك، فلتراجع.

فالتجريح بهذه العبارة لا ينبغي الركون إليه والاعتماد عليه إلاّ بعد اعتبار مرويات المجروح، والتحقّق من تفرّده بها، وعدم وجود متابعٍ له، وإلاّ وقع الإنسان في وهَم قبيح ينزل به الى درجةٍ تردّ السنة الثابتة بِشُبَهٍ باطلة.

محاولة رد حديث يحيى بن عيسى لأنّه شيعي

فإن قلت: قد قرّروا أنّ الداعية إذا روى ما يؤيد مذهبه فحديثه مردودٌ، ويحيى بن عيسى قد رُمي بالتشيع، وهذا الحديث مما يؤيد مذهبه، فالقاعدة تقتضي ردّه.

قلت: هذا مردودٌ، لأمرين:

أوّلهما: إنّهم قيدوا هذا بالداعية، ولم يثبت أنّ يحيى بن عيسى كان داعيةً، وليس كلّ من كان على مذهبٍ فهو داعية إليه.

ثانيهما: أنّ هذه القاعدة لا أصل لها ولا أساس من جهة العقل والنظر، وإنّما هي من بنات أفكار النواصب - قبّحهم الله وأخزاهم - وضعوها ليتوصّلوا بها الى ردّ ما رواه الثقات مثل يحيى بن عيسى الرملي في فضل أهل البيت الطاهر عليهم السلام.

وذلك أنّ مدار صحّة الحديث على ضبط الراوي وعدالته، فبالضبط يؤمن الخطأ والوهم، وبالعدالة يؤمن الكذب.

فمن اتّصف من الرواة بهذين الوصفين وجب قبول خبره والعمل بحديثه رغم أنف كلّ ناصبي متعسفٍ، ومن اشترط في قبول الرواية وصفاً زائداً على هذين الوصفين فقد أتى بمنكرٍ وزورٍ عظيمين.

ولشقيقنا أبي الفيض المذكور بحث نفيس في هذا الباب في «فتح الملك العلي»[1] فليراجع.

فظهر مما قرّرناه أنّ الحديث سالمٌ من الطعن من جهة يحيى ابن عيسى، لِما علمت من توثيق الجمهور له أوّلاً، ووجود المتابِع له ثانياً.

ولهذا لم يلتفت الحافظ الهيثمي الى قول ابن معين في جرحه وأخذ بقول الجمهور في توثيقه فقال

---

١ فتح الملك العلي: ٨٣ - ١١٣ .

في «المجمع»[١] بعد أن ذكر الحديث: وفيه (أحمد بن بديل اليامي) وثّقه ابن حبّان، وقال مستقيم الحديث، وابن أبي حاتم، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح.

فلم يشِرْ الى قول ابن معين في تجريح يحيى، لتعديل الجمهور له، وشذوذه عنه.

وقد تقدّم عن الذهبي: أنّ قول ابن معين معتبرٌ ما لم يخالف الجمهور ويشذّ عنه.

أحمد بن بديل وبيان حاله

وأمّا أحمد بن بُديل - ومن أجله نزلنا بسند هذا الحديث الى مرتبه الحسن - فروى له الترمذي وحَسن حديثه، وابن ماجة، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: محلّه الصدق، وقال ابن عدي: حدّث عن حفص بن غياثٍ وغيره أحاديث أُنكرت عليه، وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه، وقال الدارقطني: لين، وقال صالح جزرة: كان أحمد راهب الكوفة، فلمّا تقلّد القضاء قال: خذلت على كبر السنّ، وذكره ابن حبّان في «الثقات»[٢] وقال: مستقيم الحديث.

---

١ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩/ ١١٩ .
٢ الثقات ٨/ ٣٩ .

وهذا حال رجال الحسن، ومثله يصحّح حديثه بالمتابعات وكثرة الطرق.

وقد توبع عن يحيى بن عيسى الرملي بمتابعتين:

الأولى: قال الحاكم في «المستدرك»[1]: حدّثنا عبد الباقي ابن قانع الحافظ، حدّثنا صالح بن مقاتل بن صالح، حدّثنا محمد بن عبيد بن عتبة حدّثنا عبدالله بن محمّد بن سالم، حدّثنا يحيى بن عيسى الرملي، به.

وعبدالله بن محمّد بن سالم روى له أبو داود والنسائي في مسند علي، وابن ماجة.

قال أبو داود: شيخٌ ثقة كتبنا عنه أحاديث حِساناً[2]، وذكره ابن حبّان في «الثقات»[3] وهذا متابعٌ قوي لابن بُدَيلٍ.

الثانية: قال أبو نعيم في «الحلية»[4]: حدّثنا أبو الهيثم أحمد بن محمّد بن غوث الهمداني، ثنا الحسن بن حباش، ثنا هارون بن حاتم، ثنا يحيى بن عيسى الرملي، به.

---

١ المستدرك على الصحيحين ٣/١٤١ .

٢ تهذيب التهذيب ٣/١٥٠ .

٣ الثقات ٨/٣٥٨ .

٤ حلية الأولياء ٥/٥٨ .

وهارون بن حاتم ذكره ابن حبّان في «الثقات»[١] وأورد له الدارقطني خبراً تفرّد بوصله، ويقال: هو ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة، وضعّفه أبو زرعة وأبو حاتم أيضاً.

وجعل الذهبي في «الميزان»[٢] حديثه هذا عن يحيى من منكراته، وغفل عن متابعة محمّد بن عبداللّه بن سالم له.

وعلى كلّ حال ففي متابعة ابن سالم ما يغني عن هذه، وهي كافية في رفع حديث ابن بُدَيلٍ الى درجة الصحّة، كما لا يخفى على المبتدئين في هذه الصناعة.

على أنّك لو تتبّعت كتب الحديث لوجدتهم يصحّحون لمن هو أقلّ من ابن بُدَيلٍ بدرجات، ولكن نحن لا نحبّ أن نوصَف بالغلوّ والإفراط، بل نعطي لكلّ ذي حقٍّ حقّه، لأنّ رائدنا الإنصاف والوصول الى الحقيقة.

ولا أخالك ترتاب - بعد هذا البيان - في غلط ابن الجوزي وخطئه، وسوء تصرّفه، حيث أورد هذا الحديث الصحيح في موضوعاته، وباللّه تعالى التوفيق.

---

١ الثقات ٩/٢٤١ .
٢ ميزان الاعتدال ٤/٢٨٣ .

فصل: وأمّا حديث ابن عباس

فقال ابن الجوزي في «الموضوعات»[١]: أنبأنا محمّد بن ناصر، قال: أنبأنا محمّد بن علي بن ميمون[٢]، قال: أنبأنا علي بن المحسن التنوخي، قال: أنبأنا عبد اللّه بن إبراهيم بن جعفر الزينبي، قال: حدّثنا محمّد بن سفيان الحنائي، قال: حدّثنا عثمان بن يعقوب العطّار، قال: حدّثنا محمّد بن محمّد البصري، عن الحمّاني، عن ابن فضيل، عن يزيد بن أبي زيادٍ، عن مجاهد، عن ابن عبّاس مرفوعاً: النظر الى عليٍّ عبادة.

تكذيب ابن الجوزي لهذا الإسناد

قال ابن الجوزي: الحمّاني: قال أحمد وغيره: كذّاب، ويزيد: قال النسائي: متروك الحديث[٣].

---

١ الموضوعات ١/٣٥٩ .
٢ في الموضوعات: محمد بن ناصر بن علي بن ميمون .
٣ الموضوعات ١/٣٦٢ .

الرد على ابن الجوزي

قلت: هذا أيضاً من سوء تصرّف ابن الجوزي في نقل عبارات أهل الجرح، فالذي يقف على قوله هذا في الحمّاني ويزيد بن أبي زيادٍ يقطع بأنّهما من أسقط الرواة وأكذبهم، ويجزم بأنّه لم يقل فيهما أحدٌ خيراً؟!!

مع أنّ الأمر بخلاف ذلك.

ولا أدري؟ ما غرض ابن الجوزي من الاقتصار على ذكر ما قيل في الراوي من جرحٍ، دون الإشارة الى مَن عدّله؟!

مع أنّ الأمانة تقتضي ذكر قول الفريقين ليظهر الحقّ للباحث.

ثم إنّ ألفاظ الجرح لا يظهر المراد منها جلياً إلاّ بذكر ما يقابلها من تعديلٍ، لأنّهم قد يضعّفون الراوي بالنسبة لراوٍ آخر ذُكر معه يكون أوثق منه وأعلى مرتبةً في الحفظ والإتقان، بحيث لو ذُكر ذلك المضعَّف وحده لأثنوا عليه خيراً، وهذا يعرفه المتمكن في هذا العلم، ونصّوا عليه أيضاً :

قال الحافظ ابن حجرٍ في مقدمة «اللسان»: وينبغي أن يتأمّل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول العدل: فلان ثقة، ولا يريد به أنّه ممّن يحتجّ بحديثه،

وإنّما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلانٍ وفلانٍ وفلانٍ؟ فيقول: فلانٌ ثقة، يريد أنّه ليس من نمط من قُرِن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسطّ.

فمن ذلك أنّ الدوري قال عن ابن معين إنّه سئل عن ابن إسحاق، وموسى بن عُبيدة الرَّبَذي: أيهما أحبّ إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة.

وسئل عن محمّد بن إسحاق بمفرده، فقال: صدوقٌ، وليس بحجّة.

ومثله أنّ أبا حاتمٍ قيل له: أيهما أحبّ إليك، يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا بأس به؛ وهو يريد تفضيله على يونس.

وسئل عن عقيل وزَمْعَة بن صالحٍ، فقال: عقيل ثقة متقنٌ.

وهذا حكم على اختلاف السؤال.

وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمّة أهل الجرح والتعديل ممّن وثّق رجلاً في وقتٍ وجرحه في وقتٍ آخر، وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح، يعني لو وجد فيمن دونه لم يجرح به، فيتعين

لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصّها ليتبين منها، فالعلّة تخفى على كثيرٍ من الناس إذا عرض على ما أصّلناه، إنتهى كلام الحافظ.

وهو صريحٌ فيما قلناه.

فالاقتصار على الجرح أو التعديل رغم كونه خيانةً، ففيه تضليلٌ وتعميةٌ على الباحث، يحولان بينه وبين الوصول الى الحقيقة التي هي غاية كلّ إنسانٍ.

من هو الحمّاني؟

والحمّاني هذا:

١: إن كان هو جَبَارة بن المغلس الحمّاني، أبو محمدٍ الكوفي، فهو من رجال ابن ماجة، قال مطين عن ابن نمير: صدوق، وقال أيضاً: ما هو عندي ممّن يكذب، وقال ابن عدي: في بعض حديثه ما لا يتابعه عليه أحدٌ، وإن كان لا يتعمّد الكذب، إنما كانت غفلةٌ فيه، وقال مسلمة بن قاسم: روى عنه من أهل بلدنا بَقِي بن مخلد، وجبارة ثقة إن شاء اللّه، وقال صالح جزرة: كان رجلاً صالحاً، سألت ابن نمير عنه؟ فقال: كان لإنْ يخرّ من السماء الى الأرض أحبّ إليه من أن يكذب، وقال نصر بن أحمد البغدادي: جبارة في الأصل صدوق، وقال عثمان بن أبي

شيبة: جبارة أطلبنا للحديث وأحفظنا، قال: وأمرني الأثرم بالكتابة عنه فسمعت معه عليه بانتخابه[١].

قلت: ومن تكلم في جبارة فإنّما تكلّم فيه من جهة الغفلة لا غير، وتركه مَن تركه لأجل ذلك لا لكذبٍ ولا لاختلافٍ.

والغفلة لا يخلو منها أحدٌ مهما سمَتْ رتبته في الضبط والإتقان، لكن إذا كثرت من الراوي ضعّفت الثقة في حديثه، واستحقّ الترك لأجلها، مع كونه صدوقاً في نفسه، ثقةً في حديثه، فإذا وجدت قرينةٌ تدلّ على ضبطه حديثاً من الأحاديث كان كحديث غيره من أهل الضبط والإتقان، وذلك بأنْ يتابع أو يرِد معنى ذلك الحديث من طرقٍ أُخرى، أو يرويه عنه من عُرِف بالتحرّي فيما يتحمّله عن الشيوخ.

فهذه القرائن إذا وجدت في حديث المغَفَّل تدفع تهمة الغفلة عنه في ذلك الحديث.

ثم إنّ جبارة هذا لم يكن كثير الغفلة - كما يدلّ على ذلك كلام أهل الجرح - فإنّ الأحاديث التي ذكروا غفلته فيها لا تزيد على الخمسة، ولو كانت غفلته كثيرة لأطلقوا القول من غير بيان الأحاديث التي وهَم فيها -

---

١ تهذيب التهذيب ١/٣٥٩ .

كما هو حالهم مع المغفَّلين الذين يقلبون الأحاديث -.

والوهَم في خمسة أحاديث أو ستّةٍ لا يدلّ على أنّ الراوي طُبع على الغفلة، ولا يعَدّ بذلك مغفَّلاً ولا مضطرب الحديث.

والغفلة [في ذاتها لا تضرّ[١]] لأنّ الإنسان طُبع على الغفلة والنسيان، ولا يوجد من يخرج عن هذه الطبيعة إلاّ من شذّ، وهو نادر لا حُكم له، ولهذا قال عبداللّه بن المبارك: مَن ذا سلم من الوهَم؟ وقال ابن معين: لست أعجب ممّن يحدّث فيخطيء، إنّما أعجب لمن يحدّث فيصيب.

قال الحافظ ابن حجرٍ في مقدمة «اللسان»[٢] - عقبه -: وهذا ممّا ينبغي أن يتوقّف فيه، فإذا جرح الرجل بكونه أخطأ في حديثٍ، أو وهم، أو تفرّد لا يكون ذلك جرحاً مستقرّاً، ولا يرّد به حديثه.

فردّ حديث الراوي لكونه وهم أو أخطأ في أحاديث معدودة تعسف يأباه الإنصاف، فاعلم هذا، فإنّه ينفعك في مواطن أخرى.

ولو سلّمنا أنّ جبارة كان مغفَّلاً، مضطرب الحديث،

---

١ ما بين المعقوفين زيادة لابدّ منها، فلاحظ.

٢ لسان الميزان ١/١٧ - ١٨.

فهو في هذا الحديث غير مغفّلٍ ولا مضطربٍ، لورود الحديث من طرقٍ أخرى صحيحة وحسنة تجعل حديثه - لو كان مغفَّلاً - حسناً مقبولاً عند أهل العلم.

٢: وإن كان الحمّاني هذا هو يحيى بن عبدالحميد بن عبد المالك[1] بن ميمون الحمّاني الحافظ، أبو زكرياء الكوفي - وما أراه إلاّ هو - فهو من رجال مسلم.

قال عثمان الدارمي: سمعت ابن معين يقول: ابن الحمّاني صدوقٌ مشهور بالكوفة، مثل ابن الحماني ما يقال فيه من حسدٍ. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ابن الحمّاني ثقة وبالكوفة رجال يحفظ معه وهؤلاء يحسدونه.

وقال أبو حاتمٍ الرازي: سألت ابن معين عنه فأجمل القول فيه، وقال: كان أحد المحدّثين. وقال عبد الخالق بن منصور: سئل يحيى بن معين عن الحمّاني، فقال: صدوق ثقة.

وهكذا قال الدوري، ومحمّد بن عثمان بن أبي شيبة، والبغوي، وابن الدورقي، ومطين، وجماعة عن ابن معين.

وقال أبو حاتم: لم أرَ من المحدّثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظٍ واحدٍ لا يغيره سوى يحيى

---

١ وفي التهذيب: عبدالله، وفي تاريخ بغداد: عبدالرحمن.

الحمّاني في حديث شريك، وذكر جماعة.

وقال ابن عدي: وليحيى مسند صالح؛ ويقال: إنّه أوّل من صنّف المسند بالكوفة، ثمّ قال: ولم أرَ في مسنده وأحاديثه منكراً، وأرجو أنّه لا بأس به.

وقال محمّد بن إبراهيم البوشنجي: ثقة. وقال ابن نمير: ثقة(١).

قلت: والذين تكلّموا فيه إنّما تكلّموا فيه لأمرين، لا ثالث لهما:

أحدهما: حسداً منهم له على حفظه وتصنيفه للمسند، كما أخبر بذلك يحيى ابن معين، وأخبر هو بذلك أيضاً عن نفسه. قال العُقيلي عن علي بن عبدالعزيز: سمعت يحيى الحمّاني يقول لقومٍ غرباء عنده: لا تسمعوا كلام أهل الكوفة فيَّ فإنّهم يسحدونني، لأنّي أوّل من جمع المسند، وقد تقدّمتهم في غير شيءٍ.

والجرح الذي يصدر عن مثل هذا مردودٌ مطلقاً - كما قدّمنا عن أئمّة الجرح - ولو اتّبعنا مثل هذا الجرح وعملنا بمقتضاه لتركنا جمهرةً كبيرةً من السنّة، لإنّ أكثر رواتها جرحوا بسبب الحسد والهوى والعصبية.

والإنسان - كما قلنا سابقاً - هو الإنسان مهما سمَت

---

١ تهذيب التهذيب ٦/١٥٧ - ١٥٨ .

رتبته، وعَلَت مكانته، فإنّ نفسه لا تخرج عن حقيقة البشرية، فتميل به في كثيرٍ من الأحيان عن الجادّة، وتذهب به في سبيل نصرة ما يعتقده وتأمره به الى ما لا يرضاه ذو دينٍ، ولو سقْنا الأمثلة لهذا، وذكرنا من جُرح من الرواة ظلماً وعدواناً وحسداً وانتصاراً للمذهب والنفس لطال بنا المقام جدّاً.

وقد جمع الحافظ الذهبي في ذلك جزءاً[١]، لكن فاته أضعاف ما جمع - كما يعلم ذلك من قرأ كتب الرجال، وسبر أحوالها -.

وسأكتفي هنا بمَثَلٍ واحدٍ من تلك الأمثلة وفيه الكفاية، لأنّه حصل من إمامٍ من أئمّة الجرح وهو يحيى بن معين في حقّ إمامٍ من أئمّة الأمّة وهو محمّد بن إدريس الشافعي، وما حمله عليه إلاّ الهوى والتعصّب - قبحهما اللّه - فكثيراً ما يوقعان الإنسان في العمى والضلالة - نعوذ باللّه من السوء -.

قال أبو عمر بن عبدالبَرّ: روينا عن محمّد بن وضاح، قال: سألتُ يحيى بن معين عن الشافعي؟ فقال: ليس بثقةٍ! ثم قال - يعني ابن عبدالبر -: ابن وضاح ليس

١ اسمه: الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم، وهو من مصادر كتابنا هذا .

بثقةٍ.

قال ابن عبدالبَرّ أيضاً: قد صحّ من طرقٍ عن ابن معين أنّه يتكلّم في الشافعي.

قال الذهبي في الجزء المذكور - عقب هذا -: قلت: قد آذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس الى كلامه في الشافعي ولا الى كلامه في جماعةٍ من الأثبات، كما لم يلتفتوا الى توثيقه لبعض الناس.

ثمّ قال - بعد كلامٍ، وقد نقلته عن سابقاً -: وكلامه - يعني ابن معين - في الشافعي ليس من هذا اللفظ الذي كان عن اجتهادٍ، وإنّما هو من فلتات اللسان بالهوى والعصبية، فإنّ ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه وإن كان محدّثاً... الى آخر كلامه[1].

فإذا كان التعصّب يدفع مثل يحيى بن معين الى الكلام بالزور في مثل الشافعي - وهو مَن هو في الجلالة وعلوّ المكانة في العلم والدين والشهرة - فيدفع غيره الى الكلام في مثل الحمّاني من باب أولى.

وأمثلة هذا كثيرة جدّاً، يصعب حصرها ويكفي في الدلالة على قولنا ما ذكرناه.

---

١ الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم: ٣٠ .

الرد على تكذيب أحمد بن حنبل للحمّاني

وأمّا قول أحمد بن حنبل في الحمّاني: «إنّه كذّابٌ».

فقولٌ فيه مبالغة، وما أنكر عليه إلاّ تفرّده في بعض الأحاديث بالرفع ورواية الغرائب، وهذا لا يدلّ على الدعوى، خصوصاً وجمهور أهل الجرح على توثيقه - كما قدّمنا -.

وقد قدّمنا سابقاً أنّ الجرح بمسألة التفرّد لا يعدّ جرحاً مستقرّاً، ولا ينبغي الركون إليه إلاّ بعد البحث، وبينّا ذلك فيما سبق فأغنى عن إعادته.

واعلم أنّ مسألة الجرح والتعديل اجتهاد محض، يدخل فيه الخطأ والوهم، كما يدخلان في الاجتهاد في مسائل الفروع وغيرها، بل الخطأ الى الاجتهاد في الجرح أقرب منه الى غيره.

فتجريح أحمد للحمّاني - مع توثيق الجمهور له - لا يمنع من إطلاق الصحّة على حديثه، كما أنّ تجريح مالك ويحيى ابن سعيد الأنصاري لعكرمة بالكذب لم يمنع الجمهور من الاحتجاج بحديثه وقبول خبره.

وأين حال الحمّاني من حال إسماعيل بن أبي أُويس الذي اعترف على نفسه بالوضع والكذب، وقال: «كنتُ أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيءٍ فيما

بينهم»!، وكذّبه جماعة من أهل الجرح.

ومع ذلك صحّحوا حديثه!!؟ وأخرج له البخاري ومسلم!!

وصحّحوا حديث أُسيد بن زيدٍ الجمّال، وقد كذّبه ابن معين، وقال: سمعته يحدّث بأحاديث كذب، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبّان: يسرق الحديث، وقال ابن عدي: يتبين على روايته الضعف، وعامّة ما يرويه لا يتابع عليه[1].

ومع هذا كلّه أخرج له البخاري في الصحيح!؟

فحال الحمّاني أحسن من هؤلاء كثيراً جدّاً، لتوثيق العدد الكثير له، وتفرّد أحمد - وحده - بالطعن فيه بالكذب، مع أنّه طعن غير مقبول، لأنّه فسره بالتفرّد ورواية الغرائب، وهذا لا يدلّ على الكذب عند المحقّقين من أهل هذه الصناعة.

أما هؤلاء: فقد جرحهم بالكذب عددٌ غير يسيرٍ من الأئمّة.

فتصحيح حديثه لا يكون أغرب وأعجب من تصحيح الشيخين لحديث إسماعيل ابن أبي أُويس.

وهذا فيما إذا تفرّد بحديثٍ، أمّا إذا ورد حديثه من

---

١ تهذيب التهذيب ١/٢١٨ .

طرقٍ أخرى ثابتةٍ، فصحّة حديثه لا يشك فيها طالبٌ مبتدئ، فلا يتمسك بقول أحمد في حقّ الحمّاني إلاّ جاهل.

والذهبي - الذي يتمسك بأدنى جرحٍ قيل في راوٍ شيعي، فيحمل به عليه - لم يلتفت الى قول أحمد في الحمّاني: «إنّه كذّاب»، وقال في ترجمته من «الميزان»[1]: ووقع لي من عالي حديثه، ثمّ أسند من طريقه حديثه: (لا تكذبوا عَلَي) وقال: هذا حديثٌ متّصل الإسناد، سالمٌ من الضعَفة.

فلم يطلق لفظ الضعف على الحمّاني ولا جرى مع أحمد على تكذيبه، مع أنّه قال في ترجمته: إنّه شيعي بغيض[2]!!

فظهر بهذا البيان - والحمد للّه - فساد صنيع ابن الجوزي في إيراده هذا الحديث في «الموضوعات» واتّباعه لأحمد في تجريح الحمّاني بالكذب، ورميه بتوثيق الجمهور له وراء ظهره، وهو دليلٌ واضح على تسرّعه وتساهله في الحكم على الأحاديث بالوضع من غير نظرٍ ولا تحقيقٍ.

---

١ ميزان الاعتدال ٤/٣٩٢ – ٣٩٣ .
٢ ميزان الاعتدال ٤/٣٩٢ .

محاولة رفض حديث الحمّاني لأنه شيعي

الأمر الثاني: الذي تُكلِّم بسببه في الحمّاني: كونه شيعياً، وقد قدّمنا في الكلام على حديث ابن مسعودٍ أنّ التجريح بهذا مردود غير مقبول، وأنّ المدار على ضبط الراوي وعدالته لا غير؛ فإذا ثبتا فالنظر الى غيرهما تعسف.

محاولة تكذيب الحديث بسبب يزيد بن أبي زياد

وأمّا يزيد بن أبي زيادٍ الذي نقل فيه ابن الجوزي عن النسائي: أنّه متروك، فروى له البخاري في (التاريخ) ومسلم في (صحيحه) مقروناً، والأربعة، وحسن الترمذي حديثه، وقال أبو زرعة: لين يكتب حديثه ولا يحتجّ به، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال الآجُري عن أبي داود: لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره أحبّ الي منه، وقال ابن عدي: هو من شيعة الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن حبّان: كان صدوقاً، إلاّ أنّه لما كبر ساء حفظه وتغير، وكان يتلقّن ما لُقّن، فوقعت المناكير في حديثه، فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح، وقال يعقوب بن سفيان: ويزيد بن أبي زيادٍ وإن كان يتكلمون فيه لتغيره فهو على العدالة والثقة، وإن لم يكن مثل الحكم

ومنصور[١]، وقال ابن شاهين في (الثقات)[٢]: قال أحمد بن صالحٍ المصري: يزيد بن أبي زياد ثقة، ولا يعجبني قول من تكلّم فيه، وقال ابن سعد: كان ثقةً في نفسه، إلاّ أنّه اختلط في آخر عمره، وقال مسلم في مقدّمة صحيحه[٣]: فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، ونظرائهم من حُمّال الأثر... الى آخر كلامه.

وقال العجلي[٤]: جائز الحديث، وقال عثمان ابن أبي شيبة عن جرير: كان أحسن حفظا من عطاء، وقال علي ابن عاصم: قال لي شعبة: ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتب عن أحدٍ، وقال الحافظ الهيثمي في (المجمع)[٥] - بعد أن ذكر الحديث -: وفيه يزيد بن أبي زيادٍ، وهو لين، وبقية رجاله ثقات.

فهذا المدح كلّه رمى به ابن الجوزي وراء ظهره، واقتصر على تلك العبارة التي نقلها عن النسائي غلطاً وخطأً، لإنّ النسائي قال تلك العبارة الفادحة في حقّ: «يزيد بن أبي زيادٍ - ويقال ابن زيادٍ - الشامي» - لا

---

١ تهذيب التهذيب ٦/٢٠٨ .
٢ تاريخ أسماء الثقات: ٣٤٩ .
٣ صحيح مسلم ١/٥ .
٤ معرفة الثقات ٢/٣٦٤ .
٥ مجمع الزوائد ٥/٣٦٦ .

الكوفي - وهو أحد رجال ابن ماجة.

وأمّا «يزيد» الذي نحن بصدد الكلام فيه فهو كوفي، قال الذهبي: أحد علماءً الكوفة المشاهير[١].

فاختلط الأمر على ابن الجوزي لتشابه الاسمين، وإلاّ فالذي ذكره أئمّة الجرح عن النسائي في حقّ يزيد الكوفي هو قوله: «ليس بالقوي»، والبون شاسعٌ بين العبارتين، والفرق عظيم بين المقالتين: فالمتروك لا يصحّ حتى في المتابعات، أمّا الذي قيل فيه: «ليس بالقوي»، يكتب حديثه.

قال النووي في (التقريب)[٢]: وقولهم: ليس بقوي، يكتب حديثه.

وقال ابن أبي حاتم إذا أجابوا في رجل بأنّه لين الحديث، فهو ممّن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا: «ليس بقوي» فهو بمنزلته في كتْب حديثه إلاّ أنّه دونه.

ومن تكلّم في يزيد فإنّما تكلّم فيه لأمرين:

أحدهما: اختلاطه في آخر عمره.

وثانيهما: روايته لحديث الرايات.

---

١ ميزان الاعتدال ٤/٤٢٣ .

٢ التقريب والتيسير: ٤٥ .

الرد على من اتهم يزيد بالاختلاط

أمّا الاختلاط، فهو بعيد الاحتمال في هذا الحديث، لأنّ مثل محمّد بن فُضيلٍ لا يأخذ عن شيخٍ يعلم أنّه اختلط في حديثه، وساء حفظه، خصوصاً وقد كانوا يحرصون على الانتقاء، فرواية مثل ابن فُضيلٍ عمّن اختلط تقدح فيه.

على أنّ أئمّة الحديث يشيرون الى مثل هذا الأمر، فإذا تحمّل راوٍ عن شيخٍ بعد اختلاطه نبّهوا على ذلك في ترجمته بقولهم: روى عن فلانٍ بعد الاختلاط، وهذا معلومٌ في كتب الجرح.

ثمّ إنّ يزيد بن أبي زيادٍ كوفي، وابن فُضيلٍ كوفي، وهو أدرى بشيوخ بلده، ولو لم يكن إلاّ هذا لكان كافياً في دفع احتمال الاختلاط في هذا الحديث.

ولهذا نظيرٌ في علم الإسناد، فقد احتجّوا بحديث إسماعيل ابن عياشٍ عن شيوخ أهل بلده الشاميين، وردّوا حديثه عن غيرهم، وقبلوا حديث بقية بن الوليد عن شيوخ بلده، بل قال النووي : وأكثر الحفّاظ والأئمّة يحتجّون بروايته عن الشاميين، وضعّفوه في غيرهم.

وهذا واضح، لأنّ المقرّر عند أهل الحديث أنْ يبدأ الطالب في التحمّل عن شيوخ بلده، ثمّ يرحل بعد ذلك

للسماع عن غيرهم، ومن البعيد أن يبدأ بالتحمّل عمّن اختلط وساء حفظه، خصوصاً إذا كان المتحمّل مثل محمد بن فُضيلٍ الثقة الذي أخرج له الستّة.

ومع هذا كلّه فإنّ المجرَّح بالاختلاط لا يترك حديثه إلاّ بعد التيقّن من أن التحمّل عنه كان بعد الاختلاط، وأين هذا اليقين هنا؟ بل القرائن تدلّ على خلافه.

الرد على من اتهم يزيد بالتفرد برواية الرايات السود

وأمّا التشنيع عليه بحديث الرايات السود الذي رواه عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد اللّه بن مسعودٍ، فهو آخر ما يتمسك به أعداء أهل البيت الطاهر صلوات اللّه عليهم في الطعن في رواة مناقبهم.

والطعن به في يزيد - رغم أنّه يدلّ على تعصّبٍ وجهلٍ وقصورِ نظر المتمسك به - فإنّه مردودٌ غير مقبول، لأنّ يزيد لم يتفرّد برواية هذا الحديث عن إبراهيم، بل تابعه عليه غيره، فهو بريءٌ منه، كما أنّ للحديث طرقاً أخرى عن غير ابن مسعود.

فلو كان يزيد وضاعاً كذّاباً لارتفعت عنه التهمة بهذه المتابعة وتلك الطرق، فكيف وهو ثقة صدوق.

اللهمّ إنّ هذا لمنكرٌ عظيمٌ!!

ذكر بعض المتابعات لحديث يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم

أمّا المتابعة له في رواية هذا الحديث عن إبراهيم:

فقال الحاكم في «المستدرك»[١]: حدّثنا أبو بكر بن دارم الحافظ بالكوفة، ثنا محمّد بن عثمان بن سعيد القرشي، ثنا يزيد بن محمد الثقفي، ثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيس الملائي، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله.

والحكم هو ابن عتبة الكندي من رجال الستّة، وعمرو بن قيس - الراوي عنه - ثقة، روى له مسلم والأربعة.

فبرئ يزيد من هذا الحديث.

وله متابعةٌ أخرى قاصرةٌ: قال الأزدي: حدّثنا العبّاس ابن إبراهيم، حدّثنا محمّد بن ثواب، حدّثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيس، عن الحسن، عن عُبيدة، عن عبدالله مرفوعاً، به.

غير أنّه تكلّم في سماع عمرو من الحسن، والحسن من عبيدة.

والمتابعة التامّة أقوى من هذه وأحسن إسناداً، ففيها الكفاية للمنصف.

---

١ المستدرك على الصحيحين: ٣/١٤٢ كتاب معرفة الصحابة .

طرق أخرى لرواية يزيد عن الرايات السود

وأمّا الطرق الأخرى لهذا الحديث : فورد من حديث ثوبان: أخرجه أحمد في «المسند»[1]: حدّثنا وكيع، عن شريك، عن علي بن زيد، عن أبي قلابة، عن ثوبان، قال: قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم: إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قبَلِ خراسان فأتوها، فإنّ فيها خليفة اللّه المهدي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»[2]: أخبرنا أبو عبد اللّه الصفّار، ثنا محمّد بن إبراهيم بن أرومة، ثنا الحسين بن حفص، ثنا سفيان، عن خالد الحذّاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، به، مرفوعاً.

قال الحاكم: صحيحٌ على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

ورواه ابن ماجة في (سننه)[3] من حديثه مرفوعاً، بلفظ: يقتتل عند كنزكم ثلاثةٌ، كلّهم ابن خليفة، ثم لا يصير الى واحدٍ منهم، ثم تطلع الرايات السود من قِبَل المشرق فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم، فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حَبْوًا على الثلج، فإنّه خليفة اللّه المهدي.

---

١ مسند أحمد ٥/ ٢٧٧ .

٢ المستدرك على الصحيحين: ٤/ ٥٠٢ في الفتن والملاحم .

٣ سنن ابن ماجة ٢/ ١٣٦٧ ح٤٠٨٤ .

حدّثنا محمّد بن يحيى وأحمد بن يوسف، قالا: حدّثنا عبدالرزّاق، عن سفيان الثوري، عن خالدٍ الحذّاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، به، مرفوعاً.

قال الحافظ البوصيري في «زوائده»[١]: إسناده صحيح. وورد من حديث أبي هريرة: رواه أحمد والترمذي والبيهقي في «الدلائل» من طريق رشدين بن سعد، عن يونس، عن ابن شهابٍ الزهري، عن قبيصة بن ذؤيبٍ، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تخرج من خراسان راياتٌ سود فلا يردّها شيءٌ حتى تنصب بإيلياء.

ورشدين - على ضعفه - يكتب حديثه في مثل هذا، فقد قال أحمد: ليس به بأس في أحاديث الرقاق؛ ويؤيده أنّ البيهقي اشترط في أوّل «الدلائل»[٢] أن لا يخرج فيه حديثاً يعلمه موضوعاً.

وقد انتقد الحافظ ابن حجر ابن الجوزي في «القول المسدد»[٣] في إيراده حديث الرايات في الموضوعات،

---

١ مصباح الزجاجة ٢/٣١٤ .
٢ دلائل النبوّة ١/٤٧ .
٣ القول المسدّد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد: ٦٩ .

وقال: لم يصِبْ ابن الجوزي، فقد أخرجه أحمد في مسنده من حديث ثوبان، ثم ذكر الطرق المتقدّمة.

وورد مثل هذا عن بعض الصحابة موقوفاً، ومثله لا يقال بالرأي، فهو شاهدٌ للمرفوع.

فحديث الرايات ثابتٌ من غير طريق يزيد، فلا معنى لاتّهامه به، والطعن فيه بسببه.

وهم علماء الجرح في تجريح الرواة من غير علم

ومن هنا نتيقّن صحّة قولنا: إنّهم يهِمون كثيراً في التجريح بقولهم: تفرّد بكذا، لأنّ الإطاحة بالسنّة في حيز المستحيل، لتفرّق الرواة في البلاد، مع بعْد بعضها عن بعض، فيكون للراوي متابِعٌ بل متابعون - كما هنا - لكن لعدم علم المجرّح بذلك يطعن في الراوي بالتفرّد ورواية الغرائب، مع أنّه بريءٌ من ذلك.

والمقصود أنّ الطعن في «يزيد بن أبي زيادٍ» بسبب حديث الرايات طعن واهٍ مردود على صاحبه. على أنّه لو كان تفرّد حقّاً بحديث الرايات فهو لم يتفرّد بحديث الباب، فوروده من غير ما طريقٍ يجعل حديثه مقبولاً عند أهل العلم. وباللّه التوفيق، ومنه سبحانه وحده المعونة والتأييد.

فصل: وأمّا حديث جابرٍ

قال الدارقطني[١]: حدّثنا أبو سعيد - هو العدوي - حدّثنا العبّاس بن بكارٍ الضبّي، حدّثنا أبو بكرٍ الهذلي، عن أبي الزبير، عن جابرٍ مرفوعاً: النظر الى عليٍّ عبادة.

من هو ابو سعيد العدوي

قلت: العدوي هذا هو الحسن بن علي بن زكريا بن صالح، أبو سعيد العدوّي البصري، الملقّب بالذئب.

قال ابن عدي[٢]: كان يضع الحديث، وحدّث عن جماعة لا يدري من هم؟ وحدّث عن الثقات بالبواطيل، وقال الدارقطني[٣]: متروك، وكذّبه جماعة.

وقال مسلمة بن قاسم: كان أبو خليفة يصدّقه في

---

١ سنن الدارقطني :

٢ الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٣٩، لسان الميزان ٢/٢٢٩ .

٣ سنن الدارقطني :

روايته ويوثّقه. قال الحافظ في «اللسان»[1]: لم يسمع من أحدٍ من الأئمّة ذلك.

إجماعهم على تضعيف أبي سعيد العدوي

قلت: صدق الحافظ، فقد أطبق أئمّة الجرح على تكذيبه، ولكذبه وجرأته على الوضع اضطرب في هذا الحديث اضطراباً عجيباً - كما سيأتي في حديث أبي هريرة، وذلك يدلّ على السرقة، واختلاف الأسانيد، وكونه بعيداً عن الصدق والعدالة.

للحديث طريق آخر عن غير العدوي

لكن للحديث طريقٌ آخر، قال ابن أبي الفراتي في (جزئه): أنبأنا القاضي سوار بن أحمد، حدّثنا علي بن أحمد النوفلي، حدّثنا محمّد بن زكريا بن دينار، حدّثنا العبّاس بن بكار وحدّثنا عبّاد بن كثير، عن أبي الزبير، عن جابرٍ مرفوعاً: النظر في المصحف عبادة، ونظر الولد الى الوالد عبادة، والنظر إلى عليٍّ عبادة.

وابن بكار: قال الدارقطني: كذّاب، وعبّاد بن كثير: روى له أبو داود وابن ماجة وضعّف.

---

١ لسان الميزان ٢ / ٢٣١ .

فصل: وأمّا حديث ثوبان

فقال ابن عدي: حدّثنا حاجب، حدّثنا علي بن المثنّى، حدّثنا الحسن بن عطية البزار، حدّثنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سالم، عن ثوبان، مرفوعاً: النظر إلى عليٍّ عبادة.

رمي ابن الجوزي ليحيى بن سلمة بالتفرد

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»[1] وقال: تفرّد به يحيى، وهو متروك.

قلت: هو من رجال الترمذي وضعّفوه، وقال الذهبي في (الميزان)[2]: وقد قوّاه الحاكم وحده، وأخرج له في

١ الموضوعات ١/٣٦١ و٣٦٢ .
٢ ميزان الاعتدال ٤/٣٨٢ .

«المستدرك» فلم يصبْ.

قلت: بل قوّاه ابن حبّان أيضاً، فذكره في «الثقات»[1] غير أنّه ذكره في «الضعفاء»[2] فلا أدري أيهما سبق الآخر.

توثيق الحاكم ليحيى بن سلمة

والحاكم قد قال في «المستدرك»[3]: هؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي حديثهم، لأنّي لا أستحلّ الجرح إلاّ مبيناً، ولا أجيزه تقليداً، والذي أختاره لطالب العلم أن يكتب حديث هؤلاء أصلاً.

فلم يثبت عنده ما قيل في «يحيى بن سلمة» من كلام أهل الجرح، فلذلك أخرج له في كتبه، فالحديث على رأيه ثابت، واللّه أعلم.

---

١ الثقات ٧/٥٩٥ .

٢ كتاب المجروحين ٣/١١٢ - ١١٣ .

٣ لم نعثر عليه في المستدرك على الصحيحين، ولعله قال ذلك في كلام له عن المستدرك في موضع آخر، فليلاحظ .

فصل: وأمّا حديث أبي بكرٍ

فقال ابن عساكر[١]: أنبأنا أبو العبّاس أحمد بن الفضل بن أحمد الخياط، أنبأنا أبو بكر بن الفضل الباطرقاني، حدّثني أحمد بن محمد بن عبدالله، حدّثني أبو عمرو عثمان بن عمرو ابن عبدالرحمن الشافعي المعروف بابن أخي النجّار، حدّثني أحمد بن عيسى الوشا، حدّثني مؤمّل بن إهاب، حدّثنا عبدالرزّاق، حدّثنا معمر، حدّثنا الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن أبي بكرٍ، مرفوعاً: النظر إلى عليٍّ عبادة.

وقال ابن النجّار في «تاريخه»[٢]: كتب إلي أبو زرعة عبيد الله بن أبي بكرٍ اللفتوائي، أنبأنا أبو الخير شعبة بن

---

١ اللآلي المصنوعة ١/٣٤٣.
٢ اللئالي المصنوعة ١/٣٤٢.

أبي بكرٍ الصبّاغ، حدّثنا أبو القاسم هبة الله بن عبدالوارث الشيرازي، أنبأنا أبو القاسم الطيب[١] بن أحمد بن الطيب بن عبد الله الشاهد، أنبأنا أبو القاسم عبدالعزيز بن علي بن أحمد الورّاق، حدّثنا أبو بكر محمّد بن أحمد الحافظ، حدّثنا أبو العبّاس بن الوشّا، به.

محاولة رمي ابن الوشا بالتفرد لتضعيف الحديث

قلت: ابن الوشّا: قال مسلمة بن قاسم في «الصلة»[٢]: انفرد بأحاديث أُنكرت عليه، ولم يأت بها غيره، شاذّة، كتبتُ عنه حديثا كثيراً، وكان جامعاً للعلم، وكان أصحاب الحديث يختلفون فيه، فبعضهم يوثّقه وبعضهم يضعّفه.

قال الحافظ في «اللسان»[٣]: وقد وجدت له حديثاً باطلاً، قال: حدّثني مؤمّل بن إهاب، فذكر هذا الحديث.

طريق آخر للحديث عن مؤمل

قلت: له طريقٌ آخر عن مؤمّل، قال ابن الجوزي في

١ في اللآلي ١/٣٤٢ بن أبي يشكر بن عمر، فليحقق .
٢ كتاب الصلة: ؟؟؟
٣ لسان الميزان: ١/٣٣٦ رقم ٧٦٨ من الطبعة الحديثة دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤١٦هـ .

«الموضوعات»[١]: حدّثني محمّد بن ناصرٍ، قال: حدّثني محمّد بن علي النرسي، قال: حدّثني أبو عبد الله محمّد بن الحسين، قال: حدثني القاضي محمّد بن عبد الله الجُعْفي، قال: حدّثني أبو الحسن محمّد بن أحمد ابن مخزومٍ، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الرقّي، قال: حدّثني مؤمّل، به.

قال ابن الجوزي: قال ابن حبّان: موضوع، آفته الجعفي أو شيخه.

طريق آخر ليس في الجعفي ولا شيخه

قلت: له طريقٌ آخر ليس فيه الجعفي ولا شيخه؛ قال ابن حبّان: حدّثنا الحسن بن العدوي، عن أبي الربيع الزهراني، ومحمّد بن عبدالأعلى الصنعاني، قالا: حدّثنا عبدالرزّاق، به.

قال ابن حبّان: وضعه العدوي[٢].

---

١ الموضوعات ١/ ٣٥٨ .
٢ كتاب المجروحين ١/ ٢٤١ .

فصل: وأما حديث عثمان بن عفّان

فقال ابن الجوزي في «الموضوعات»[1]: أنبأنا يحيى بن عيسى[2] بن البنّا، أنبأنا أبو الحسين بن الآبنوسي، قال: أنبأنا أبو نصرٍ محمّد بن أحمد المدابغي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن علي الجرجاني، حدّثنا محمّد بن أبي سعيدٍ الحافظ، أنبأنا أبو العباس أحمد بن هاشم الطرائفي، قال: حدّثني جعفر بن الحسين بن عمر الزيات، حدّثنا محمّد بن غسان الأنصاري، عن يونس - مولى الرشيد - عن المأمون، عن الرشيد، عن المهدي، عن أبيه، عن جدّه، عن ابن عبّاس، عن عثمان، مرفوعاً: النظر إلى عليٍّ عبادة.

---

١ الموضوعات ١/٣٥٩ .

٢ في المصدر: الحسن .

رمي ابن الجوزي لرواة الحديث بالجهالة والرد عليه

قال ابن الجوزي: رواته مجاهيل.

قلت: الجهالة لا تقتضي الوضع، غاية الأمر التوقّف عن الحكم على الحديث حتى يظهر حال الراوي.

ثمّ إنّ المجهول إن كان حديثه معروفاً فجهالته لا تضرّ، وإن كان منكراً أو عرف تفرّده به فهو ضعيفٌ محقّق الضعف.

وهذا الحديث معروفٌ من طرقٍ أخرى ثابتة؛ فجهالة رواة بعض طرقه لا تضرّ مطلقاً، واللّه أعلم.

وفي سند هذا الحديث لطيفة من لطائف الإسناد، وهي رواية الخلفاء بعضهم عن بعض، ورواية صحابي عن صحابي، واللّه أعلم.

فصل: وأمّا حديث أبي هريرة

فقال ابن عدي[١]: حدّثنا الصباح بن عبدالله، ثنا شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، مرفوعاً: النظر إلى عليٍّ عبادة.

وقال أيضاً[٢]: حدّثنا العدوي، حدّثنا لؤلؤ بن عبدالله، ثنا عفّان، ثنا شعبة، مثله.

وقال أيضاً[٣]: حدّثنا العدوي، حدّثنا أحمد بن عبدة، ثنا سفيان، عن الأعمش، به.

قلت: هذه الأسانيد كلّها من اختلاق العدوي ووضعه، ولا أصل لها مطلقاً.

---

١ الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٣٩ .
٢ الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٣٩ .
٣ نفس المصدر .

ورواه أيضاً عن أحمد بن عبدة، عن سفيان بن عيينة، عن الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة.

ورواه أيضاً من حديث أنس، وجابرٍ، وسيأتي حديث أنس، وحديث جابرٍ تقدّم.

ويظهر أنّ البعض من هذه الأسانيد سرقه من غيره، والبعض الآخر وضعه من عنده.

وسيأتي طريقٌ آخر لهذا الحديث، وحديث جابرٍ في حديث عمران بن حُصَينٍ.

فصل: وأما حديث معاذ بن جبلٍ

فقال الخطيب في «التاريخ»[١]: أنبأنا علي بن أحمد الرزّاز، أنبأنا محمّد بن إسماعيل الرازي، أنبأنا محمّد بن أيوب، حدّثنا هَوْذة بن خليفة، نبّأنا ابن جريج، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، قال: رأيت معاذ بن جبلٍ يديم النظر الى علي بن أبي طالبٍ، فقلت: ما لَك تديم النظر الى علي، كأنّك لم تره؟ فقال: سمعت رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم يقول: النظر الى وجه عليٍّ عبادة.

قال الخطيب: وهذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد، على أنّا لا نعلم أنّ محمّد بن أيوب روى عن هوذة بن خليفة شيئاً قطّ، ولا سمع منه، لإنّ هوذة مات في سنة

---

١ تاريخ بغداد ٢/٥١ .

ستّ عشرة ومائتين.

وقال الذهبي في «الميزان»[١]: المتّهم بوضعه محمّد بن إسماعيل الرازي، ومحمّد بن أيوب - هو ابن الضرَيس - لم يدرك هَوْذة، ولا ابن جريج أبا صالحٍ[٢].

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»[٣] وقال: محمّد بن أيوب يروي الموضوعات، ولا تعرف له رواية عن هوذة.

قلت: سيأتي لهذا الحديث طريقٌ آخر في حديث عمران ابن حُصَين.

وقد أحسن أبو بكرٍ الخطيب حيث قال: «إنّ هذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد»، ويؤخذ منه: أنّ الحديث ثابتٌ بأسانيد أخرى، فتنبّه لعبارة أهل التحقيق من الحفّاظ تستفد، واللّه أعلم.

---

١ ميزان الاعتدال ٣/٤٨٥ .

٢ كذا في النسخة، لكن في الميزان وكذا اللسان: «ولا أبا صالح» فلاحظ، فإنّه بصدد بيان عدم اتصال السند في موضعين: ابن الضريس عن هوذة، وابن جريج عن أبي صالح، فالصواب ما جاء في المتن .

٣ الموضوعات ١/٣٥٩ و٣٦٢ .

فصل: وأمّا حديث عمران بن حُصَينٍ

فقال الحاكم في «المستدرك»[١]: حدّثنا دعلج بن أحمد السجزي، ثنا علي بن عبدالعزيز بن معاوية، ثنا إبراهيم ابن إسحاق الجعفي، ثنا عبدالله بن عبد ربّه العجلي، ثنا شعبة، عن قتادة، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي سعيد الخدري، عن عمران بن حصينٍ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: النظر إلى عليٍّ عبادة.

تصحيح الحاكم لهذا السند

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وشواهده عن عبد الله بن مسعود صحيحة.

---

١ المستدرك على الصحيحين ٣/١٤١، وأخرجه محمّد بن الحسن الطوسي في أماليه ص٣٥٠ ح٧٢٣ عن هذا الطريق .

ثمّ روي حديث عبدالله بن مسعود المتقدم من طريق الرملي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله.

ومن طريق المسعودي عن عمرو بن مرّة، عن إبراهيم، به.

وقد وقع للذهبي في «تلخيص المستدرك»[1] في هذا الموضع ما يضحك الثكلى، ويرفع النقاب عن حاله حين يرى حديثاً في فضل عليٍّ عليه السلام.

تكذيب الذهبي لهذا السند تعصباً

وذلك أنّه كتب على قول الحاكم في حديث عمران بن حصينٍ: «هذا حديثٌ صحيحٌ، وشواهده عن عبدالله بن مسعود صحيحة»، ما نصّه: قلت: ذا موضوع، وشاهده صحيح.

فهذا كلامٌ صريحٌ وظاهر الدلالة على أنّ الذهبي موافق للحاكم على صحّة حديث ابن مسعودٍ الذي ذكره شاهداً لحديث عمران بن حصينٍ، لكنّ شاميته وانحرافه عن عليٍّ عليه السلام أفقداه وعْيه ورشده، وتركاه ينقض ما أقرّه واعترف به بعد سطرين أو ثلاثة لا غير، فقال

---

١ تلخيص المستدرك ٣/ ١٤١ - ١٤٢ .

في كلام على حديث ابن مسعودٍ الذي اعترف بصحّته ما نصّه: وذا موضوع!!

فانظر - بربّك - أليس هذا من التلاعب في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تبعا للهوى والعصبية؟! نعوذ بالله من الخذلان.

ثمّ إنّه أطلق هذه الدعوى إطلاقا، ولم يشر الى دليلها أو ما يؤيدها، وقد علمت صحّة حديث ابن مسعودٍ فيما سبق، فلا داعي لإعادة بيان ذلك.

طرق أخرى لحديث عمران بن الحصين

وأمّا حديث عمران بن حصينٍ فإنْ لم يكن صحيحاً كما قال الحاكم؛ فهو في درجة الضعف المنجبر، لوروده من طرقٍ أخرى.

الطريق الاول: قال الطبراني[1]: حدّثنا أبو مسلمٍ الكشّي، حدّثنا أبو نجيد عمران بن خالد بن طليق الضرير، عن أبيه، عن جدّه، قال: رأيت عمران بن حصينٍ يحدّ النظر الى عليٍّ، فقيل له، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: النظر إلى عليٍّ عبادة.

ورواه ابن الأبّار في (معجم أصحاب أبي علي

---

١ المعجم الكبير ١٨/١٠٩ - ١١٠ ح٢٠٧ .

الصدفي)[1]: حدّثنا أبو جعفر بن عون اللّه في آخرين، عن أبي محمّد بن عبيد اللّه الزاهد، ثنا أبو الحجّاج بن أبي عبدالمالك - وهي كنية يبقى النحوي - قال: قُريء على أبي على الصدفي بجامع المرية - وأنا أسمع - في سنة ٥٠٥: أنا أبو بكر محمّد بن أحمد ابن عبدالباقي الدقّاق، أخبرنا أبو عمر عبدالواحد بن أحمد المليحي - إجازةً -. وقرأتُ على أبي الربيع بن موسى، عن أبي القاسم بن حُبَيشٍ - سماعا - أنا أبو بكر بن العربي - سماعا بقرطبة - عن أبي بكر بن طرْخان، عن المليحي.

وحُدّثت عن أبي الفضل بن ناصر، وأبي الفضل الطوسي عن الحميدي، عن المليحي، قال: أنا أبو عبيدٍ الأديب - صاحب أبي منصورٍ الأزهري - أنا أبو جعفرٍ محمّد بن محمّد ابن عبد اللّه البزاز المقريء بالبصرة، أنا أبو مسلمٍ إبراهيم بن عبداللّه الكجي البصري، أنا عمران بن خالد بن طليق، عن أبيه، به.

قلت: طليق: لم يسمع ابن عمران، كذا قال الذهبي[2]:

وهو ثقة، ذكره ابن حبّان في «الثقات»[3] وقد صرّح في

---

١ معجم أصحاب أبي علي الصدفي.
٢ ميزان الاعتدال ٢/٣٤٥.
٣ الثقات ٦/٤٩٤.

هذا الحديث باجتماعه بعمران وسماعه منه.

وخالد: قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الساجي: صدوق، والذي أتى منه روايته عن غير الثقات[١]، وذكره ابن حبّان في «الثقات».

وعمران ابنه: قال أبو حاتم: ضعيف، وقال ابن حبّان: لا يجوز الاحتجاج به، وقال أحمد: متروك[٢]، قال الذهبي[٣]: عن آبائه: حديث النظر إلى عليٍّ عبادة، رواه عنه يعقوب الفسوّي، وهذا باطلٌ في نقدي.

وقد أنصف الذهبي هنا حيث جعله باطلاً في نقده، ولم يطلق القول في ذلك، ونقده قد يكون صواباً وقد يكون خطأً، وهو هنا خطأٌ - كما هو ظاهر - ولهذا انتقده العلائي وقال: الحكم عليه بالبطلان فيه بُعد، ولكنّه قال - كما قال الخطيب -: غريب.

طريقٌ آخر: قال ابن أبي الفراتي في (جزئه): أنبأنا جدّي أبو عمروٍ، حدّثنا أبو محمّدٍ الحسن بن محمّد بن إسحاق المهرجاني، حدّثنا الغلابي، أنبأنا العبّاس بن بكارٍ، حدّثنا أبو بكرٍ الهُذَلي، عن أبي الزبير، عن جابرٍ،

---

١ لسان الميزان ٢/٣٧٩ .
٢ لسان الميزان ٤/٣٤٥ .
٣ ميزان الاعتدال ٣/٢٣٦ .

قال: قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم لعلي: عُدْ عمران بن حصينٍ، فإنّه مريض، فأتاه وعنده معاذٌ وأبو هريرة، فأقبل عمران يحدّ النظر الى علي، فقال له معاذ: لِمَ تحدّ النظر الى علي؟ فقال: سمعت رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم يقول: النظر إلى علي عبادة.

فقال معاذ: وأنا سمعته من رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم.

فقال أبو هريرة: وأنا سمعته من رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم.

وهذا الطريق ضعيفٌ أيضاً.

فصل: وأمّا حديث أنس

فقال ابن عدي: حدّثنا العدوي، حدّثنا الحسن بن علي ابن راشد الواسطي، حدّثنا هُشَيمٌ، عن حميدٍ، عن أنس، مرفوعاً: النظر إلى علي عبادة.

قلت: العدوي تقدّم ما فيه.

وللحديث طريقٌ آخر: قال ابن عدي: حدّثنا حاجب بن مالك، حدّثنا علي بن المثنّى، حدّثنا عبيدالله بن موسى، حدّثنا مطر بن أبي مطرٍ، عن أنس، مرفوعاً به[1].

مطرٌ: قال البخاري وأبو حاتم والنسائي: منكر الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي[2].

---

١ الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٣٩، اللآلي المصنوعة ١/٣٤٤ .

٢ تهذيب التهذيب ٥/٤٥٥ .

وأورد الذهبي في ترجمته هذا الحديث وحديثاً آخر، وقال: كلاهما موضوع[١].

وقال أيضاً في حديثٍ آخر: المتّهم بهذا وما قبله مطر، فإنّ عبيد اللّه ثقة شيعي، لكنّه آثم بروايته هذا الإفك[٢].

قلت: لقد تحامل الذهبي على مطرٍ في شأن هذا الحديث، فإنّ مطراً وإن كان ضعيفاً إلاّ أنّه توبع عن أنس، فرواه محمّد ابن القاسم الأسدي، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس.

فبرئ مطر منه.

ومحمّد بن القاسم اتّهم بالكذب، لكن قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة، وقد كتبت عنه، وقال العجلي: كان شيخاً صدوقاً عثمانياً[٣].

وروي له الترمذي في «سننه».

فهذا الحديث ضعيف، لا موضوع كما قال ابن الجوزي، واللّه أعلم.

---

١ ميزان الاعتدال ٤/١٢٧ .
٢ ميزان الاعتدال ٤/١٢٨ .
٣ معرفة الثقات ٢/٢٥٠، تهذيب التهذيب ٥/٢٦٠ – ٢٦١ .

فصل: وأمّا حديث عائشة

فقال أبو نعيم في «الحلية»[1]: حدّثنا أبو نصرٍ أحمد بن الحسين النيسابوري، ثنا الحسن بن موسى السمسار، ثنا محمّد ابن عبدك القزويني، قال: ثنا عبّاد بن صُهَيب، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم: النظر إلى علي عبادة.

محاولة رد الحديث بتضعيف هشام بن عروة

قال أبو نعيم: غريبٌ من حديث هشام بن عروة، ولم نكتبه إلاّ من حديث عبّاد.

١ حلية الأولياء ٢/١٨٢ - ١٨٣ .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»[1] وقال: تفرّد به عبّاد، وهو متروك.

وقال ابن حبّان: يروي المناكير عن المشاهير حتى إذا سمعها المبتدئ شهد لها بالوضع[2].

الرد على تضعيف ابن الجوزي

قلت: قد بينا - فيما سبق - أنّ ابن الجوزي يأخذ من أقوال أهل الجرح والتعديل ما يراه موافقاً لرأيه، فيذكر ما قيل في الراوي من عبارات الجرح ويترك ذكر من عدّله، وهذا تصرّف فاسدٌ لا يليق بأهل العلم، لأنّ الصواب في مثل هذا المقام أن يذكر أقوال الفريقين ليظهر الحقّ من الباطل.

وابن الجوزي تمسك بقول الجارحين لعبّاد، ورمى بقول من عدّله وراء ظهره، ولم يبين حجّته في تمسكه بقول الجارحين دون المعدّلين، وما كان هكذا فلا يلتفت إليه.

وأقوال ابن حبّان في جرح الرجال وتعديلهم ليست من الدقّة بمكانٍ، وكثيراً ما يشير الى ذلك الذهبي في

---

١ الموضوعات ١/٣٦١ و٣٦٣ .

٢ كتاب المجروحين ٢/١٦٤، لسان الميزان ٣/٢٣٠ .

«الميزان» فيقول عقب قولٍ له في راوٍ: «وابن حبّان لا يدري ما يخرج من رأسه»، أو «تعديل ابن حبّان لا يفرح به»، الى غير هذا من العبارات التي تفيد عدم الارتكان الى أقواله في الجرح والتعديل.

وما قيمة قوله هذا في عبّادٍ؟ مع قول أبي داود: صدوق، وقال أحمد: ما كان بصاحب كذبٍ[١]، وكان عنده من الحديث أمر عظيم قد سمع من الأعمش. قال ابن عدي[٢]: لعبّاد بن صهيبٍ تصانيف كثيرة، ومع ضعفه يكتب حديثه.

وقال ابن معين: عبّاد بن صهيب أثبت من ابن أبي عاصم النبيل، وقال في روايةٍ أخرى - قال الحافظ في «اللسان»[٣]: إنّها شاذّة -: هو ثبت.

وقال عبدان: لم يكذّبه الناس، وإنّما لقّنه صهيب بن محمد بن صهيب أحاديث في آخر الأمر، وقال أبو داود: كان قَدرياً[٤].

قلت: وهذا لا يضرّ حديثه، فإذا لم يثبت عنه

---

١ كذا في الميزان ٢/٣٦٧، لكن في المسالك ٣/٢٣٠: ما كان بصاحب كتب .
٢ الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٣٤٨، لسان الميزان ٣/٢٣٠ .
٣ لسان الميزان ٣/٢٣١ .
٤ لسان الميزان ٣/٢٣٠ – ٢٣١ .

الوضع والكذب والاختلاس، فالقدَرية وغيرها لا تضرّه، كما أشرنا الى ذلك سابقاً في أماكن مختلفة، وقلنا: إنّ المدار على ضبط الراوي وعدالته لا غير، فإذا ثبتا فالنظر الى غيرهما تعسف.

ثمّ إنّ هذا الحديث بعيدٌ عن القدر بُعْد المشرقين، فليس فيه ما يؤيد مذهبه حتى يقال فيه ما يقال في الأحاديث التي يرويها أهل الأهواء في تأييد مذهبهم.

فظهر أنّ تفرّد عبّادٍ بهذا الحديث لا يضرّ، لأنّه مستور الحال، مشهورٌ بالحديث، فحديثه مقبولٌ في مثل هذا الباب، ولو توبع لكان حديثه حسناً، واللّه أعلم.

خاتمة: فيها الرد على من رمى الحديث بالنكارة

إنْ قلت: سلّمنا صحّة هذا الحديث وثبوته، لكن لا نسلّم أنّه غير منكرٍ، فكون النظر الى رجلٍ عبادة يتقرّب بها الى اللّه فيه ما فيه.

قلت: لا نكارة في الحديث مطلقاً، ومعناه - كما قال ابن الأعرابي فيما رواه عنه ابن الأبّار في «معجم أصحاب أبي علي الصدفي» -: إنّ علياً كان إذا برز قال الناس:

لا إله إلاّ اللّه، ما أشرف هذا الفتى!!

لا إله إلاّ اللّه، ما أشجع هذا الفتى!!

لا إله إلاّ اللّه، ما أكرم هذا الفتى!!

فالأوصاف الكريمة التي تجمّعت في علي عليه السلام كانت سبباً في ذكر الناظر إليه كلمة الإخلاص، وهي أفضل الذكر كما ورد، والذكر أفضل العبادات كما

ورد أيضاً، وهو أفضل من الصدقة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: لو أنّ رجلاً في حِجْره دراهم يقسمها، وآخر يذكر الله كان من الذاكر أفضل.

وفي رواية: ما صدقة أفضل من ذكر الله.

رواهما الطبراني من حديث أبي موسى، وسندهما حسن[1].

وقد ورد منطرقٍ ثابتة عن رسولالله صلى الله عليه وآله وسلم: خياركم الذين إذا رؤوا ذُكر الله[2].

قال ابن ماجة في «سننه»[3]: حدّثنا سويد بن سعيدٍ، ثنا يحيى بن سلَيمٍ، عن ابن خُثَيمٍ، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد؛ أنّها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ألا أُنبّئُكم بخياركم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: خياركم الذين إذا رؤوا ذُكر الله عزّوجلّ.

قال الحافظ البوصيري في «زوائده»[4]: وهذا إسناد حسن، وشهر بن حوشب وسويد بن سعيد مختلف

---

١ المعجم الأوسط ٦/٤٥١ ح٥٩٦٦، المعجم الأوسط ٨/٢٠١ ح٧٤١٠ عن ابن عباس رضي اللهعنه .

٢ الجامع الصغير ٢/٨ .

٣ سنن ابن ماجة ٢/١٣٧٩ ح٤١١٩ .

٤ مصباح الزجاجة ٢/٣٢٢ .

فيهما، وباقي رجال الإسناد ثقات.

قلت: وله طريقٌ آخر ليس فيه سويد: قال أبو نعيم في «الحلية»[١]: حدّثنا جعفر بن محمّد بن عمرو، حدّثنا أبو حصينٍ القاضي، حدّثنا يحيى بن عبدالحميد، حدّثنا داود العطّار، عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن شهر بن حوشب، به.

وشهر: استقرّ عمل كثيرٍ من الحفّاظ على تحسين حديثه.

وقال أبو نعيم أيضاً[٢]: حدّثنا أحمد بن يعقوب بن المهرجان العدل، ثنا حسن بن علويه القطّان، ثنا إسماعيل ابن عيسى، ثنا الهياج بن بسطام، عن مسعرٍ، عن بكير بن الأخنس، عن سعدٍ، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منْ أولياء الله؟ قال: الذين إذا رؤوا ذُكر الله.

قال أبو نعيم: غريبٌ من حديث مسعر، تفرّد به الهياج، وبكير بن الأخنس روي عن مسعرٍ ولم يقله الثوري ولا شعبة.

وعن ابن عبّاس قال: قال رجل: يا رسول الله، من

---

١ حلية الأولياء ١/ ٦ .
٢ حلية الأولياء ٧/ ٢٣١ .

أولياء الله؟ قال: الذين إذا رؤوا ذُكر الله.

رواه البزّار عن شيخه علي بن حربٍ؛ قال الهيثمي[١]: لم أعرفه، وبقية رجاله وثّقوا.

عن عبدالله بن مسعودٍ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ من الناس مفاتيح لذكر الله، إذا رؤوا ذُكر الله. رواه الطبراني[٢].

وفيه عمرو بن القاسم: قال الهيثمي[٣]: لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

وأشار الحافظ السيوطي في «الجامع»[٤] الى حُسنه، ووافقه المناوي في شرحه[٥].

فهذه الأحاديث تشهد لمعنى حديث النظر إلى علي عبادة، وتدفع تهمة النكارة عنه، إذ قد أثبت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيها أنّ أولياء الله الذين إذا رؤوا ذُكر الله.

وقد تقدّم عن ابن الأعرابي أنّ علياً كان إذا رأوه

---

١ مجمع الزوائد ١٠/ ٨١ .
٢ المعجم الكبير ١٠/ ٢٠٥ ح١٠٤٧٦ .
٣ مجمع الزوائد ١٠/ ٨١ .
٤ الجامع الصغير ١/ ٩٨ .
٥ التيسير بشرح الجامع الصغير ١/ ٣٤٦، وقال في فيض القدير ٢/ ٥٢٨ قال ابن حجر: هذا الخبر صحّحه ابن حبّان من حديث أنس .

قالوا: لا إله إلاّ اللّه ما أكرم هذا الفتى!! لا إله إلاّ اللّه ما أشجع هذا الفتى!! لا إله إلاّ اللّه ما أشرف هذا الفتى!!

وهذا ذكر لكلمة الإخلاص، وهو عبادةٌ، بل أفضلها - كما سبق -.

ويحتمل أيضاً أن يكون النظر إلى علي عليه السلام عبادة من غير ذكر اللّه، ويكون ذلك ممّا أكرمه اللّه به، وفضله على غيره.

ويؤيد هذا المعنى فعل عمران بن حصينٍ - كما تقدّم في حديثه - حيث جعل يحدّ النضر في علي عليه السلام حين دخل يعوده، فلفت ذلك نظر جلسائه، فسألوه؟ فقال: إنّي سمعت النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم يقول: النظر إلى علي عبادة.

ففعل عمران هذا يدلّ على أنّ مجرّد النظر الى ذات علي عليه السلام عبادة، من غير أن يكون ذلك داعياً الى ذكر اللّه تعالى.

وهذا أيضاً غير منكرٍ ولا غريبٍ، فقد ورد من طرقٍ كثيرةٍ عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم: إنّ النظر في المصحف ووجه الوالدين والكعبة والعالم عبادة[1].

وهي، وإن كانت ضعيفة لكن بمجموعها يتقوّى

---

١ الجامع الصغير ٢/١٨٩ .

الحديث. فهذا شاهدٌ لهذا المعنى أيضاً.

والمقصود أنّ الحديث غير منكرٍ على كلا المعنيين، فلكلٍّ منهما شواهد ونظائر من السنّة معروفة، وقد أشرت في غير هذا المكان الى شواهد أخرى لمعنى هذا الحديث.

يقول عبدالعزيز بن محمّد بن الصدّيق الغُماري، أصلح اللّه حاله، ورحمه وستره في الدارين: وبهذا تمّ هذا الجزء المبارك، وكان الفراغ منه ضحى يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من شوّال سنة خمس وستين وثلاثمائة وألف هجرية بمصر القاهرة.

والحمد للّه أوّلاً وآخرا، و صلّى اللّه على سيدنا محمّدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليماً الى يوم الدين.

يقول مؤلّفه: هذا الكتاب من أرجى أعمالي التي تقرّبني الى اللّه سبحانه، وإن كان ربّي سيمنحني فضيلةًوخصوصيةًوكرامةً بشيءٍ منمؤلّفاتي فلايكون ذلك - فيما أظن - إلاّ بهذا المصنّف الذي ألّفته بوازعٍ من المحبّة والإخلاص لمولانا الإمام علي عليه الصلاة والسلام، وطلباً من ربّي في أن يكون هذا الكتاب سبباً في اتّصالي بمولانا الإمام في النسب المعنوي - كما أتّصل به بالنسب الطيني - والأعمال بالنيات.

رزقني اللّه الاقتداء بالإمام، والانخراط في سلك حزبه وأحبابه، آمين.

وفي ترجمة زبيد اليامي من (الحلية)[1] عن يحيى بن كثيرٍ الضرير، قال: رأيتُ زبيداً في النوم، فقلت: الى ما صِرْتَ يا أبا عبدالرحمن؟ قال: الى رحمة اللّه تعالى، قلت: فأي العمل وجدتَ أفضل؟ قال: الصلاة وحبّ علي بن أبي طالبٍ عليه السلام.

قال الحافظ ابن حجرٍ في «الإمتاع في الأحاديث المتباينة بشرط السماع»:

هنيئا لأصحاب خير الورى	وطوبى لأصحاب أخبارهِ
أولئك فازوا بتذكيره	ونحن سعدنا بتذكارهِ
وهم سبقونا الى نصره	وها نحن أتباع أنصارهِ
ولمّا حُرمنا لقا عينه	عكفنا على حفظ آثارهِ
عسى اللّه يجمعنا كلّنا	بأفضاله معه في دارهِ

١ حلية الأولياء ٥/٣٢ .

المصادر والمراجع

١ - الأمالي، للشيخ الإمام أبي جعفر الطوسي - تحقيق مؤسسة البعثة - ط دار الثقافة، قم - الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.

٢ - تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي - ط دارالكتب العلمية، بيروت - الطبعة الأولى سنة١٤٠٦هـ.

٣ - تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - ط مطبعة السعادة بمصر - سنة١٣٤٩هـ.

٤ - التدوين في أخبار قزوين، للرافعي - تحقيق الشيخ عزيزالله العطاردي - طدارالكتب العلمية، بيروت - سنة ١٤٠٨هـ.

٥ - التقريب والتيسير لمعرفة سند البشير النذير في أصول الحديث، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي - ط دارالجنان، بيروت - الطبعة الأولى سنة١٤٠٦هـ - راجعه وعلّق عليه: عبدالله عمر البارودي.

٦ - تلخيص المستدرك، لشمس الدين الذهبي - مطبوع بهامش المستدرك على الصحيحين.

٧ - تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني - ط دار إحياء التراث العربي - سنة١٤١٢هـ.

٨ - التيسير بشرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي - ط مصر.

٩ - الثقات، لابن حبّان - ط دائرة المعارف العثمانية، سنة ١٤٠٣هـ.

١٠ - الجامع الصحيح (سنن الترمذي) لمحمّد بن عيسى الترمذي.

١١ - الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير - لجلال الدين السيوطي - الطبعة ٣٠٥علوم الحديث , محرم - جمادى الثانية ١٤١٩هـ - العدد ٣ الرابعة - ط. البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٣هـ.

١٢ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد ابن عبدالله الأصبهاني - ط مطبعة السعادة بمصر - سنة ١٣٥١هـ.

١٣ - دلائل النبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي تحقيق عبد المعطي قلعجي - ط دارالكتب الإسلامية، بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

١٤ - الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم، للذهبي - تحقيق محمّد إبراهيم الموصلي - ط دارالبشائر الإسلامية، بيروت - الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

١٥ - سنن ابن ماجة، لابن ماجة القزويني - تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي.

١٦ - صحيح البخاري - لمحمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق أحمد محمّد شاكر - أوفسيت دارالجيل - بيروت.

١٧ - المعجم الكبير، للحافظ الطبراني - تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي - طدارإحياء التراث العربي - بيروت.

١٨ - معرفة الثقات، للعجلي، تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي - ط مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة - الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

١٩ - الموضوعات، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي.

٢٠ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي - تحقيق علي محمّد البجاوي - طدارالمعرفة، بيروت.

٢١ - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - للحافظ ابن حجر العسقلاني - مطبوع بذيل نزهة النظر.

٢٢ - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني - تحقيق نورالدين عتر - ط دار الخير، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.